۱۳۸۴/۴/۵

آفت زدایی شد
تاریخ ۷۰/۵/۳

۱۳۷۳/۲/۲۶

میکروفیلم تهیه شد

آستان قدس

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب: فوائد الضیائیه (۲ ج)

مصنف: شارح عبدالرحمن جامی

مؤلف:

خطی: نسخ ۲۳ سطر

چاپی:

سال چاپ یا تحریر: ۱۰۲۸ عدد اوراق: ۱۰۰

جزء کتب: نحو شماره خصوصی:

شماره عمومی: ۱۵۵۱۴ شماره قبض:

واقف: خواهر [illegible] تاریخ وقف: مهر ۱۳۴۴

طول: ۲۱/۵ عرض: ۱۶ شماره صفحات: ۱۰۰

جواد رفوگران
مرمت کار کتب خطی

[illegible]

شمس	مشتری	قمر
عطارد	مریخ	زهره

[illegible]

٣

واما قوله تعالى
رب المشارق ورب
المغارب فباعتبار مشرق
الذاب والورود كذا قيل في
المغرب ويحتمل ان يكون جمعية مبنية
على كروية الارض فانها في كل ساعة مشرق
وجعله على جاعة وتفرقة على اخرى قوله وما توفيقي الا بالله
فامل التوفيق ... و يستقيم الفصل نسبة الفعل
الى الفاعل بالباء لانه تشبيه النسبة الى الالة في قولهم ضربته بالعصا
ووجهه انه الكشاف فتقدير ... ما كونا موفقا الا بمعونته
وتوفيقه) وذي وحي بفتح نادبا وهما تشديد باينهما الدرد للبادية
وحي للقبيلة تصغيرها ذدي وحيي على وزن فعيل الماء
بالمد الماء الذي يشرب تصغيره مويه برد اصله موه بدليل
جمعه على امواه فقلبت الواو الفاعل القياس والماء
همزة على غير القياس السابع الكامل نقمت عليه
عليه اذا غضب عليه نعم كان الكلام تصريح

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بادابه هذه فوائد وافية على حل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه الله في بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى عن موجبات التألف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل واعلم ان الشيخ ره لم يصدر رسالته هذه بحمد لله سبحانه بان جعله جزء منها هضما لنفسه بتخيل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون ابتر كالاقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعل جزء من كتابه وبدء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه

فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما

نقال الكلمة وقيل هي الكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء من بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب اول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملئكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى القيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد

فكان اللفظ

الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر
وضع الوضع تخصيص شئ لشئ بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول
فهم منه الشئ الثانى قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى
اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد اطلق اطلاقا صحيحا
واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد بالاطلاق
الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان فى محاوراتهم وبيان مقاصدهم
فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد لمعنى المعنى ما يقصد لشئ فهو اسم مفعل
مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمى بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم المفعول
كمرمى ولما كان المعنى ماخوذا فى الوضع وذكر المعنى بعده مبنى على تجريده
عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع
تخصيص اصلا وبقيت الحرف الهجا الموضوعة لغرض المركب لا باذاء المعنى
وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا باذاء المعنى فان قلت
قد وضع بعض الالفاظ باذاء بعض اخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى
قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا وغيره وان قلت
قد وقع بعض الكلمات المفرد باذاء الفاظ المركبة كلفظ الخبر والجملة و
غيرها فكيف يكون موضوعا المفرد قلنا هذا الالفاظ وان كانت بالقياس
الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها
مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ باذاء لفظ

اخر

اخر مفردا كان او مركبا بل باذاء مفهوم كلى افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل
والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر
الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبا فان الوضع فيها فان كان عاما
لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلى هو الموضوع له فى الحقيقة
مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه لا يدل جزء لفظه على جزئه
وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب انما
هو بعد الوضع فينبغى ان يرتكب فيه تجوزا كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا او
مرفوعا على انه صفة للفظ ومعناه ما لا يدل جزئه على جزء معناه ولا بد من بيان
تركيب نكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا كان النكتة فيه
التنبيه على تقديم الوضع على افراد وحيث اتى بصيغة المضى بخلاف
المفرد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من الضمير
المستكن فى وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه
صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له
بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد
لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية
فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصرى وامثالها مما
يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ولا يبقى مثل عبد الله علما

داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض
من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل
في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل
عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ويبقى مثل الرجل
وقائمة وبصرى مما بعده لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاحترز
بقيد الافراد ولو لم يخرجه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة
لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة
فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم
الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار على
وجود اللافظ وتكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة
لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل وهي الكلمة اسم وفعل وحرف اي تنقسم الى اى
هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى
الوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها
اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها
من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية
او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى يحتاج
في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية
سيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم القسم الثاني وهو ما لا يدل على

معنى

معنى في نفسها بل تدل الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنيهما
اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من
البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة وهو
في طرف اي في جانب مقابل الاسم والفعل حيث يقعان عمدة في
الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى
في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها
في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي
يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارنا له او من صفتها
ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ
من السمو القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الا
زمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه
حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة
لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن
باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه معنى الفعل اللغوي و
هو المصدر وقد علم من بين ذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة
حد كل واحد منها من تلك الاقسام الثلثة وذلك لانه قد علم بدليل وجه
الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة
اخرى والفعل كلمة يدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد

الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة والكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم
الاستقلال فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال بالاقتران
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم
لكل واحد منها معرف جامع لافراده ومانع من دخول الغير غيرها
فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع واراد المصنف حيث
اشار الى حدود فى ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك
حد كل منها ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطابع الكلام
فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظ
تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه و
المتضمن اسم الفاعل وهو المجموع والمتضمن اسم المفعول كل واحد من الكلمتين
فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين
الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث
بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها المهملات والمفردات
والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمنه الكلمتين خرجت
المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت
خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل

اضرب

اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى
منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من
ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل فى التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه فان الاخبار
فيهما مع انهما مركبات فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب دخل فيه ايضا مثل
جسق مهمل ودير مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه فى حكم
هذا اللفظ اعلم ان الكلام المصنف ظاهر فى نحو ان ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف
كلام صاحب المفصل قال الكلام هو المركب من الكلمتين اسندت احدهما الى
الاخرى فانه صريح فى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان
صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة والكلام المصنف ايضا ينظر الى
ذلك فانه قد اكتفى فى تعريف الكلام بتعريف بذكر الاسناد ولم يقيده بكونه مقصودا
لذاته ومن جعل اخص من الجملة قيده به فح يصدق الجملة على الجزئية الواقعة
اخبارا واوصافا بخلاف الكلام وفى بعض الحواشى ان المراد بالاسناد هو الاسناد
المقصود لذاته وح يكون الكلام مسندا ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اى لا
يحصل ذلك اى الكلام الا فى ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه
او فى ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفى بعض النسخ او فى فعل واسم فان
التركيب الثنائى العقلى بين الاسماء الثلثة يرتقى الى ستة اقسام ثلثة منها
من جنس واحد اسم واسم وفعل فعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم
وفعل اسم وحرف وفعل حرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون

اقسام ابو

الاسناد والاسناد لا بدّ له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا من
اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقود وان
وفي الفعل والفعل او الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما
مفقود وان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند
مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من
تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دلّ اي كلمة دلّ على معنى
كائن في نفسه اي في نفس ما دلّ يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
قال المصنف في الايضاح شرح المفصّل الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع
الى المعنى اي ما دلّ على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار
امر خارج عنه كقولك في نفسها حكم كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها وكذلك قيل
الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتبار
في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما انّ في
الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن
معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول
هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا
اذا لاحظه العقل قصدا لذاته كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته
ولزمه تعلق متعلق تبعا من غير حاجة الى ذكره وهذا الاعتبار مدلول لفظ
الابتداء فقط فلا حاجة من الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليه فيدل على

متعلقه

٨

متعلقه وهذا هو المراد بقولهم انّ الاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة
الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا و
جعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان
يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان
يدل عليه الا بضمّ كلمة اخرى دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ
الابتداء موضوع لمعنى كلّي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته
المخصوصة المتعلقة ان يتعقل قصدا ويلاحظه من حيث انها حالات
لمتعلقاتها والآلة لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل
قصدا ويلاحظ في حدّ ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون
محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح
ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كلّ منهما ان يكون ملحوظا بذاته
قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات
لا يتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا
هو المراد بقولهم انّ الحرف كلمة تدل على المعنى في غيرها واذا
عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله
بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير
حاجة الى ضمّ كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع
كينونة المعنى في نفسه وكينونة المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه

الى امر خارج واحد هو الاستقلال بالمفهومية ففى هذا الكتاب الضمير المجرور
فى نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التى عبارة عن الكلمة وهذا هو
الظ ليكون على طبق المعنى ما سبق فى وجه الحصر من كينونة المعنى فى نفس
الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحتها ارادة كلا المعنيين ولكن
عبارة المفصل ظاهرة فى المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم
مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة ولهذا
جزم المص هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل
حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة للاضافة مثل ذو
وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية
مستقلة بالمفهومية ملحوظة فى حد ذاتها لزمها تعقل متعلقها
متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة
باستعمالها فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه
الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل
فهم المعنى فهى كلمة دالة على معانيها معتبرة فى حد نفسها لا فى
غيرها فهى داخلة فى حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا
على معنى فى نفسه باعتبار معناه التضمنى اعنى الحدث وكان ذلك
المعنى مفهوما مع احد الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظ الفعل
اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اى غير مقترن

هى

مع

٩

مع احد الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران
ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن
المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد فانه قد
يستعمل مصدرا ايض او غير صريح نحو هيهات فانه لم يستعمل مصدرا الا انه
على وزن قوقات فانه مصدر قوقى وعن المصادر التى كانت فى الاصل
اصواتا نحو صه او عن الظرف والجار والمجرور نحو امامك زيد فليس
لشىء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول خرج عنه
افعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد الاقتران معتبر بحسب اصل الوضع
وخرج عنه المضارع ايض فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال
يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايض
فى ضمنها اذ لا يقدح فى الدلالة على واحد معين دلالته على ما سواه نعم يقدح فى
ارادة المعين ارادة ما سواه الدلالة اين من ارادة ولما فرغ عن بيان حد
الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه
عنها بصيغة جمع المكسر على كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض
منها وهى جمع خاصة وخاصة الشىء ما يختص به ولا يوجد فى غيره وهى
اما شاملة لجميع افرادها هى خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة
كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اى لام التعريف ولو قيل

عليك زيد

حرف التعريف لكان شاملاً بالميم فی مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام
فی امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفی اختياره اللام اشارة الی ان
المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من اداة التعريف هی اللام وحدها زيدت
عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الی
انها ال كهل والمبرد الی انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق
بينها وبين الهمزة الاستفهام وانما اختص دخول اللام التعريف بالاسم
لانه موضوع لتعيين معنی مستقل بالمفهومية فدل عليه اللفظ
مطابقة والحرف لا تدل علی معنی المستقل والفعل تدل عليه تضمنا
لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف
التعريف لا يدخل الضماير والاسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذا
ساير الخواص الخمسة المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص
دخول الجر بالاسم لان حرف الجر فی المجرور به لفظا وفی المجرور تقديرا كما فی اثر
الاضافة المعنوية ودخول حرف لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه موضوع
لافضی معنی الفعل الی الاسم فينبغی ان يدخل الاسم ليقضی معنی الفعل
اليه واما الاضافة اللفظية فهی فرع للمعنوية فينبغی ان لا يخالف الاصل
بان يختص اعنی الفعل او بزيادة عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها
دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم سيجی فی اخر الكتاب ان شاء الله
تعريفه وبيان اقسامه علی وجه فظهر جهة اختصاص ما عدا التنوين

بالفعل اعنی المختص بالاصل

الترنم

الترنم به وجهة عدم اختصاص التنوين الترنم ومنها الاسناد اليه هو بالرفع
عطفا علی الدخول لا علی المدخول لان المتبادر من الدخول هو الذكر فی الاول
او اللحوق بالاخر وكلاهما منفيان فی الاسناد اليه وكذا فی الاضافة والمراد
به كون الشیء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنی بالاسم لان الفعل قد
وضع لان يكون ابدا مسندا فقط ولو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه
ومنها الاضافة ای كون الشیء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه
اختصاصها بالاسم لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به
وانما فسرنا الاضافة بكونه مضافا لان الفعل والجملة قد يقعان مضافا اختصاص
اليه كما فی يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا حملها بتاويل الشئ
المصدر ای يوم نفع الصادقين صدقهم فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا
يختص بالاسم وانما قيدنا بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينقض بقولنا
مررت بزيد فان مررت مضاف الی زيد بواسطة حرف الجر لفظا او
هو ای الاسم قسمان معرب ومبنی لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا
مع غيره اولا فالاول اما ان يشبه مبنی الاصل اولا وهذا اعنی
المركب والمركب الذی لم يشبه مبنی الاصل هو معرب وما عدا اعنی
اغير المركب والمركب يشبه مبنی الاصل ای هو مبنی فالمعرب الذی
هو قسم من اقسام الاسم المركب ای الاسم الذی يركب مع غيره مركبا بتحقيق
معه عامل فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء فی قولك زيد قائم وقام هؤلاء

بخلاف ما ليس بمركب مع غيره اصلا فى الاسماء المعدودة نحو يا الف زيد عمرو بكر
وبخلاف ما هو بمركب مع غيره لكن لا تركيبا تحقق معه عامله كغلام فى غلام زيد
فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذى لم يشبه ان لم يناسب مناسبة
مؤثرة فى منع الاعراب مبنى الاصل اى مبنى الذى هو الاصل فى البناء ولا اضافته
بيانية وهو الماضى والامر بغيره والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء فى قام هؤلاء
لكونه مشابها المبنى الاصل كما يجىء فى بابه انشاء الله اعلم ان الاصحاب الكشاف
جعل اسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس الزائغ
فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولنا عربت الكلمة فان ذلك لا يحصل
الا باجراء الاعراب على اخره الكلمة بعد التركيب وهو الظاهر من كلام عبد القاهر
واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب
فى تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره
احد لذلك ولذلك يقال يعرب الكلمة وهى معربة وانما عدل المص عما هو
المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل
لان الغرض من تدوين علم النحو ان تعرف به احوال اواخر الكلم من التركيب
من لم يتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف
باحكامها كذلك مستغنى عن النحو لا فائدة له معتدا بها فى معرفة
اصطلاحاتهم فالمقصود من المعرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف
اخره فى كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة

على معرفته

على معرفته انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشىء على نفسه فينبغى ان يعرف اولا بغير
ما عرفه الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكام المعرب كما فعله المص ره
وحكمه اى من جملة احكام المعرب واشارها لو رتبته عليه من حيث هو معرب ان
يختلف اخره اى اخر الذى هو اخره المعرب ذاتا بان يبدل حرفه بحرف اخر حقيقة
او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل
الداخلة عليه فى العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل بعض الاخر وانما
خصصت اختلافها بكون فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى
ضارب زيدا فان العامل فى زيد فى هذه الصور يختلف بالاسمية والفعلية
والحرفية مع اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا وتقديرا نصب على التميز اى
يختلف لفظا اخره او تقديره او على المصدرية اى يختلف اختلافا لفظا او تقديرا
والاختلاف لفظا فى قولك جائنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا كما
فى قولك جائنى فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وبفتى فقلبت
اليا الفا وصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة
او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وكذا رايت
موسى ومررت بموسى وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا
فانه قد يختلف العوامل فيه والاختلاف فى اخره حقيقة بل حكما فان فتحة باحمد
بعد الناصب علامة النصب وبعد علامة الجار علامة الجر وكذا الحال فى
التثنية والجمع فاخر المعرب فى هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا

لاحقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى اخر المعرب وفى العوامل اذا ركب بعض
الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامل ابتداء نحو جائنى زيد
واذا لا ترتب عليه الاعراب بل ههنا حدوث الاعراب بدخول العامل مثبتا قلت هذا
حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يفصل احد الحكمين فى اخر الاقسام
فان للمعرب احكام كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايض من هذه غاية الامر ان هذا
الحكم لا يكون من خواص الشاملة الاعراب ما اى حركة او حرف اختلف اخره اى اخر المعرب
من حيث هو معرب ذاتا او صفة به بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصول
الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضى للاعراب ولو ابقيت على عمومها احتاجا السلبية
المفهومة القريب المفهومية من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب
والعامل والمقتضى من اسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامى لانه
معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث هو
انه معرب بل من حيث انه قبل ياء المتكلم وبهذا القيد تم قوله ليدل على المعانى
تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع
الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى
حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام فى ليدل متعلق باسم
خارج عن الحد يعنى مع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهام
غاية البعد واللام فيه متعلق بقوله اختلف اخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف
على المعانى اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل

فيه

عليه

عليه

١٢

عليه اى على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل المعنى الورود والاستيلاء
يقال اعتور الشئ وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحدة بعد واحد
على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى
المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغى
ان يكون علاماتها ايض كذلك لسببها فوقع بسببها اختلاف فى
اخر المعرب ووضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعانى ووضع بحيث
يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعانى وانما جعل الاعراب فى اخر
الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفة ولا شك
ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالاولى ان يكون الدال عليها ايض متاخرا
عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب اذا اوضحه فان الاعراب يوضح
المعانى المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة
للسلب ويكون معناه الفساد به لسيمى به لانه يزيل فساد التباس
بعض المعانى ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة رفع و
نصب وجر اصالة بخلاف وهذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات
والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف
الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة فى الحركات غالبا وفى الحركات
الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم للفاعلية اى علامة كون

البنائية

الشئ فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدآء والخبر و
غيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشئ
مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة
لانه اى علامة كون الشئ مضافا اليه واما كانت المضافة بنفسه مصدروا
لم يحتج الى الحاق اليآء المصدرية اليها كما فى الفاعلية والمفعولية وانما
اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل
فاعطى الثقيل بالقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطى الخفيفة بالكثيرة ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل
علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى
المقتضى اى معنى من المعانى المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب
ففى جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع
علامة لها وفى رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فجعل
النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة
فى زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى
لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر
المنصرف اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال
وطلبة فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين

احدهما

احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واما اذا كان
الاعراب بالحركة والاصل ان يكون بالحركات الثلثة فى احوال الثلثة والاعراب
فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا
اى فى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير المضاف
ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جائنى رجل ورايت
رجلا ومررت برجل والقسم الثانى مثل جائنى طلبة ورايت طلبة و
مررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز
به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع
للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذى هو الجمع المذكر السالم فان النصب فيه
تابع للجر كما سيجئ ذكره مثل جائنى مسلمات ورايت مسلمات ومررت
بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة جرا ونصبا فالجر فيه تابع
للنصب كما سيذكر نحو جائنى احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك
وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرءة من جانب زوجها
ولا يضاف الا اليها وهنوك والهن شئ المنكر الذى يستهجن ذكره
كما فى العورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الا
الاربعة تسمى منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واويه لان لامه
هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله
ذوو وانما اضيف ذوا الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف

وثانيهما انه

الا الاسماء الاجنبا سوى الاعراب من هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف
نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة با
الحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى
والمجموع منها معربا بالاعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين
اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافا
اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي
ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى
ياء المتكلم فحالها كساير الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذه الشرط
بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم با
الحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون
بينها وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء الستة
لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسماء
وانما اختاروا هذه الاسماء لمشابهتها المثنى والمجموع في كونها ان
معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها
حين الاعراب اسماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم
فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند العرب المثنى

وما يلحق

وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا
مضافا الى مضمرات انما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفردا وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف
فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب
لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية
لان اخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا
الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي
جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني
كليهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فكذلك قيد كون اعرابه بالحروف
بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت
مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها التثنية فالحقت بها
بالالف رفعا والياء المفتوحة ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء وجمع المذكر
السالم والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او الياء والنون
فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو
النون وما الحق به وهو اولوا الجمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها
اي نظايره السبع وهو ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة
ولا ثلثون جمع ثلثة ولا يصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلث مقادير
العشرة واطلاق ثلاثين على تسعة لانها ثلث مقادير الثلثة وعلى

هذه القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ يدل على معان معيّنة ولا تعيين في
المجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرّا وانّما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته
والجمع مع ملحقاته بالحروف لانّهما فرع للواحد وفي اخرهما حرف يصلح
للاعراب وهي علامة التثنية والجمع فتناسب ان يجعل فيه تلك الحروف
اعرابهما فرعا للواحد كاعرابه كما انهما فرع له لانّ للاعراب فرع الاعراب
بالحركة ولا جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستّة وثلثة للمثنّى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كلّ واحد منهما بتلك
الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خصّ المثنّى بها ابقى المجموع بلا اعراب
ولو خصّ المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزّعت عليهما بان جعلوا
الالف علامة الرفع في المثنى لانّه ضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو
يضربان وضربا والواو علامته في المجموع لانه ضمير المرفوع للجمع في
الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجرّ على الاصل
وفرّقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفّة الفتحة وكثرة التثنية
وكسروه في المجموع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجرّ لا على
الرفع لمناسبة النصب الجرّ لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولمّا فرغ
من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع
في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما
فيما سبق ولمّا كان التقديري اقلّ اشار اليه اولا بيّن ثمّ بيّن انّ اللفظي

بالحروف
لما

ماعداه

١٥

ماعداه فقال التقديري اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذّر
الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل
الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف
مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة
بالتقاء الساكنين كعصًا بالتنوين فانّ الالف المقصورة في الصورتين غير
قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة مضافا الى ياء المتكلم نحو غلامي
فانّه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل
امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب
اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا
اي في حالة الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم
المعرب انّما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف
على قوله تعذّر اي تقدير الاعراب فيما تعذّر او في الاسم الذي استثقل
ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محلّ الاعراب قابلا للحركة
الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم
الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين
كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرّا اي في حالتي الرفع والجرّ
لا في حالة النصب للاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة
ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال

قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف نحو مسلمىّ انما
هو فى حالة الرفع فقط دون النصب والجرّ نحو جاءنى مسلمىّ فانه اصله مسلموى
لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء السابق منهما ساكن فانقلبت
الواو ياء وادغم الياء فى الياء فكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى
الواو فى اللفظ فصار الاعراب فى حالة الرفع تقديريا بخلاف حالة
النصب والجرّ فانّ الادغام لا يخرج الياء عن الحقيقة فانّ الياء غير ادغام ايضا
ياء وقد يكون الاعراب بالحرف تقديريا فى احوال الثلث فى مثل جاءنى ابو القوم
ورايت ابا القوم ومررت بابى القوم فانه لاسقاط حرف الاعراب عن اللفظ با
التقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظى
اى الاعراب ملتفظ به فيما عداه يعنى فيما عدا ما ذكر فيما تعذر فيه
الاعراب واستثقل ولما ذكر فى تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف
وكان غير المنصرف اقلّ من المنصرف ومعرفته بعرف المنصرف على قياس
الاعراب التقديرى واللفظى عرف غير المنصرف وقد اكتفى بتعريفه عنه
فقال غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علّتان مؤثرتان باجتماعها
واستجماع شرائطها اثرا سيجئ ذكره من علل تسع التسع مجموع
ما فى هذين البيتين من الامور التسعة كل واحد منهما حتى يقال الابصح
الحكم على العلل التسع بكلّ علة واحدة من هذه الامور وذلك المجموع
عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل فى عطف

نحو هاتين

نحو هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها
الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال
اذ المعنى يمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعنى
من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذه التوجيه
زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبّر عنهما بالالف والنون
زائدتين ولو جعل الالف فاعلا بقوله زائدة والظرف متعلق بالزائد
واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقديم
الالف عليها فى هذه الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلنا جاءنى
زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدلّ على اشتراكهما فى وصف الركوب
وتقدم اخيه عليه فى هذه الوصف اى وصف الركوب وقوله وهذا
القول تقريب يعنى انّ ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ
لانّ حفظ النظم اسهل والقول بانّ كلّ واحد من الامور التسعة علة
قول تقريبى لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول
بانها تسعة تقريب لها الى الصواب لانّ فى عددها خلافا فقال بعضهم
انها تسعة وقال انها اثنان وقال بعضهم انها احد عشر لكن القول
بانها تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم
انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال مثل
عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب

مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثال للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث
في اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي
كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال
لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المرتب عليه من
حيث اشتماله على علتين او علة واحدة يقوم مقامهما اذ لا كسر فيه
ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل
فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة
الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر
فنمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة
التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة
في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالط لسان
آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع لوزن الاسم لان الاصل في كل
نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا
الوزن كان فرعا للوزن الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا
او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف عند المص بادخال

الكسرة

١٧

الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان
من التسع او واحدة منها تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يخرج بلزمه
خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف هيهنا معناه اللغوي لا الاصطلاحي و
الضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر ورعاية
القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه
انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلامة اما الاول فلقوله
صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني
فلقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو
فتح نون نعمان من غير تنوين لاستقام الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه
عن السلامة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف
ليس بضروري فكيف اشتمل قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحاف
اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء اما الضرورة الواقعة لرعاية
القافية كما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو فتح
الدال والياء مدة لا يخل بالوزن لكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في
ساير الابيات الدال المكسورة والتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف ليحصل
التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم
عندهم وان لم يحصل الحد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف

سلاسل للتناسب المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال
للجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف الذى صرف غير المنصرف لتناسبه
وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة التى تقوم مقامهما علتين من علل
التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكرارهما
احديهما الجمع البالغ الى صيغة المنتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة
كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لمعانى عدد الحروف و
الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن
لا مط بل بعض اقسامها وهو الفاء التانيث المقصورة والممدودة اى كل منهما
كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال
فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر فيجعل لزومها للكلمة بمنزلة التاء التانيث
آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب
اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض لزومها
لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعى فالعدل مصدر
مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا خروجه اى خروج الاسم كونه
مخرجا عن صيغته الاصلية اى عن صورة الالتى يقتضى الاصل والقاعدة
اى يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى عليك ان صيغة المصدرية ليست
صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات
كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية

والتغير

والتغيير انما وقع فى صورته فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز كيد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن
الاصلية يستلزم دخوله فى صيغة الاخرى اى مغايرة الاولى ولا يبعد ان
يعتبر مغايرتها لها فى كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة
تحته فخرج عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلانه
انها مخرجة عن صيغها الاصلية فان الظاهران مثل اقوس وانيب
من المجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعنى اقواسا
وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس
من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخرج اقوس وانيب
عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشئ بما هو اعم منه
اذا كان المقصود مميزة عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا
تميز العدل عن ساير العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا
التميز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة فى تصحيح هذا التعريف الى ار
تكاب تلك التكلفات البعيدة واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث
ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا سببا ظاهرا غير الوصفية
الاصلية العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار
الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه
الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد فى اعتبار

عاوجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفى بعضها الادليل غير منع صرف

اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون ذلك الاخراج نفى بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل التحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى انما هو باعتبار كونه ذلك الاصل محققا ومقدرا اما اعتبار اخراج العدل عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير المنع الصرف كثلاث ومثلث والدليل على اصلهما فى معنيهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى تكرارا يكون اللفظ ايضا مكررا كما فى جاءنى القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظا تكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال فى احاد وموحد وثنان مثنى الى سباع ومربع بلا خلاف وفى ورائهما الى اعشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما والسبب فى منع الصرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلثة ثلثة صارت اصلية فى ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا له واخر جمع اخرى واخرى مؤنث آخر واخر اسم التفضيل لان معناها فى الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى المعنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اى عن الاخر وقال

بعضهم

١٩

بعضهم هو معدول عن ما ذكر معه من اى عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او الاضافة اخرى مثلها ح نحو وقبل ويا تيم تيم عدى وليس فى آخر شىء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنثا اجمع وكذلك كتع وبصع وبتع قياس فعلاء فعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقى والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة فى باب التاكيد اسماء وفى اجمع وفى اخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا ايراد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس كانياب واقواس كيف ولو عبر جمعها اولا على انياب واقواس فلا شذوذ فى هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم الخروج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم بالشذوذ ومن هنا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اى خروجا كائنا عن اصل مقدر امفروض يكون الداعى الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير وكذلك عمر وزفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب الظاهر الا العلمية فاعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر

عمرو

عن ضرب

ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علماً
للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبر العدل
في هذا البناء حملاً له على ذوات الراء في اعلام المؤنث مثل حضار وظفار
ووبار فانهما مبنيات وليس فيهما الا السببان العلمية والتانيث و
السببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء
اعتبروا فيما عداها مما جعلوه معرباً غير منصرف ايضاً حملاً على نظايره
مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية و
التانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب
منع الصرف ولهذا يقع ذكر باب قطام هيهنا ليس في محله لان الكلام
فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان
الحجازيين مطلقاً يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم
اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير
منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل
ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالاً على ذات مبهمة ماخوذة
مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل
احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة
او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل لعرضه كما في

المثال

٢٠

المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد
علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له
في الاستعمال لا الاصلي بحسب اصل الوضع والمعتبر في سبب منع الصرف
هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي فلذلك قال المصنف شرطه اي
شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفاً في الاصل الذي
هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية او زالت لا ان تعرضه الـ
الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقيت على الوصفية او
زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي
الغلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده
بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كان اسود كان موضوعاً لكل
ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم
عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم
مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت
بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم
حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية
التي فيه سواد وبياض وادهم حيث صار اسماً للقيد من الحديد لما
فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن
الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف ولم يعتبر

لعرضي

استعمالها في معانيها الاصلية ايضا فالمانع من الصرف في هذه الاسماء
الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها
الاصلية فلا اشكال في منع الصرف صرفها الوزن الفعل والوصف
في الاصل والحال وضعف ابقى اسماء للحية على زعم وصفيته لتوهم
اشتقاقه من الافعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على
زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر
اي لطاير ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف
منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها
لم يقصد بها المعاني الوصفية مط لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل
في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له
شرطه في سببية منع الصرف العلمية اي العلمية الاسم المؤنث ليصير التانيث
لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية لها
وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة و
التانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية
فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب
منع الصرف وفي المعنوي شرط الجواز ولا بد في وجوبه من شرط آخر
كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث
المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة

حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحروف الاوسط من حروفه الثلثة
مثل سقر او العجمة نحو ماه وجور فانما اشترط في وجوب تاثير المعنوي التانيث
احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد من الامور الثلثة عن الخفة
التي هي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره
وثقل الاولين ظ وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند
يجوز صرفه نظرا الى انتفاء الشرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد
الامور الثلثة ويجوز منع صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما
لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب
فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة
واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك
الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره
هو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببيته منع
الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم التانيث قائم مقامها
فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معنا الجنسي اذا سمي به رجل
منصرف لان تانيث الاصلي زال بعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه
والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي
باعتبار معنا الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان
زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا

وسقر علماً

المعنوي

اذا صغر قدم ظهر التاء المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب
فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء المقدر لان حرف الرابع قائم مقام
تعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف
لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها
في منع الصرف ان يكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون
اليا مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون اليا
للنسبة وانما جعلت مشروطا بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد
الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل
غير المنصرف منصرفا او في حكمه كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق
الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا لمنع الصرف فالعلمية شرطها ولم
يجعل العلمية سببا والمعرفة شرطها كما جعل البعض لان فرعية التعريف
للتنكير اظهر من فرعية العلمية لغير والعجمة فهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان يكون علمية اي منسوبة
الى العلم في اللغة العجمية بان تكون محققة في ضمن العلم في العجم حقيقة
كابراهيم او حكما بان ينقله العرب الى العلمية من غير تصرف فيه قبل
النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس لكل جيد سمي في العربية به احد رواة
القراء لجودة قرائته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية
وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف

فيه العجمية

فيه العجمية فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه
لعدم علمية في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحروف الاوسط او زيادة
على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا يتعارض الخفة ثقل احد السببين فنوح منصرف
هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فان صرف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني
وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها
مع سكون الاوسط فاما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات
فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد
اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا
قلت اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا يقاوم سكون
الاوسط ثقل احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سببين آخر اعتبارها
بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما
لوجود شرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة
على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما
هو الحق عنده من انصراف نوح ولهذا قدم انصرافه انه متفرع على
انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى
واعلم ان اسماء الانبياء ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد صالح و
شعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هود كنوح
لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال الرحمن ولد اسماعيل ومن كان

مع

مع ان العرب العجمية

قبل ذلك فليس بعربية وكان هود كان قبل اسمعيل فيما يذكر وكان كنوح
الجمع وهو قائم مقام سببين شرطها اى بشرط قيامه مقام سببين صيغة
منتهى الجموع وهى صيغة التى كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف
حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهى التى لا يجمع جمع التكثير
مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت فى بعض صور
مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير
الصيغة فيجوزان يجمع جمع السلامة فانه كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات فانما اشترطت بذلك ليكون صيغته
مصونة عن قبول التغيير لفظا فتاثير تغيرها منقلبة من تاء التانيث
فى حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف
فلا يرد نحو فوارس جمع فارهة فانما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت
مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية
بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل فى قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو
مدابنى فانه مفرد محض ليس جمعا لا فى الحال ولا فى المآل وانما الجمع
مداين وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر
الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
بغيرها وثانيهما ما يكون بها فاما ما يكون بغيرها فيمتنع صرفه لوجود
شرط تأثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان متحركان ومصابيح

ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما نحو فرازنة وامثالها
مما هى على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية
وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم
جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف
بل هى شرط الجمعية فينبغى ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب
ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الا
صلية لانه منقول عن العلم الجمع فانه كان فى الاصل جمع حضجر بمعنى العظيم
البطن يسمى به الضبع مبالغة فى العظيم بطنها كان كل فرد منها جماعة من
هذا الجنس فالمعتبر فى منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة
فى منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتأنيث
لان الضبع هى انثى الضبعان قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان بعد
التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان
او مؤنثا وانما اكتفى المص فى التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون فى الاصل كما قال فى الوصف
لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون
عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض
فى الجمعية وسراويل هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت هذا جواب عن

عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم ان يكون
فى الحال او فى الاصل فما تقول فى سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير ولا جمعية فيه لا فى الحال ولا فى الاصل فاجاب عنه بانه قد اختلف
فى صرفه ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر فى موارد الاستعمال
فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل فى المتقضى انه اسم
اعجمى ليس بجمع ولا فى الحال ولا فى المال لا الاصل لكنه حمل فى منع الصرف
على موازنه اى على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح
فانه فى حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجموع حقيقة
لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير عم ان يكون حقيقة او حكما فبنا
على هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على اسباب التسعة
وهى الحمل على الموازن وقيل وهو اسم عربى ليس بجمع تحقيقا لانه
اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا او فرضا
فانه ما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم انه هذا الوزن بلعدن الجمعية
لم يمنع الصرف تقدير حفظا لهذا القاعدة انه جمع سروالة وكانه سمى
كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل و
اذا صرف اى سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا والاصل فى الاسماء
الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التقضى عنه
ونحو جوار اى كل جمع منقوص على وزن فواعل يائيا كان او

وايا كالجوارى والدواعى رفعا وجرا اى فى حالة الرفع والجر كقاض
اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة فى حذف الياء عنه وادخال
التنوين عليه تقول جاءنى جوار ومررت بجوار كما تقول جاءنى
قاض ومررت بقاض واما فى حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة
جلقو نحو رايت جوارى فلا اشكال فى حالة النصب لان الاسم غير
منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتى الرفع والجر فانه
قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه
تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على
منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار
فى قولك جاءنى جوار جوارى بالضم والتنوين بناء على ان الاصل
فى الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة
للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام
فلم يبق على صيغة المنتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر وطهذا لا
يجرى الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط
تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين و
على هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفى لغة بعض العرب اثبات
الياء فى حالة الجر كما فى حالة النصب تقول مررت بجوارى كما تقول
رايت جوارى وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على اعلال

فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع صح

فانه ح يكون الياء مفتوحة فى حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال
الا فى حالة واحدة وعوض منه التنوين فسقط الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار وعلى هذا اللغة لا اعلال الا فى حالة واحدة بخلاف اللغة
المشهورة فان فيه الاعلال فى حالتين كما عرفت التركيب واما فى حالة الرفع
فاصل جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وهو
صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه فلا يرد بمثل
النجم وبصرى علمين شرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له
قوة فيؤثر بها فى منع الصرف ولا يكون باضافة لان الاضافة
تخرج المضاف الى الصرف او حكمه فكيف تأثر بها فى منع الصرف المضاف
اليه ما يضاده اعنى منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على
الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا وانها باقية فى حالة العلمية
على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هى لدلالتها
على قصة غريبة فلو انطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك
الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذى هو من احكام المعربات فان قلت كان على المص ان يقول وان لا
تكون الجزء الثانى من المركبات صوتا ولا متضمنا بحروف العطف ليخرج
مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين
قلنا كانه اكتفى فى ذلك بما ذكره فيما بعد لانها من قبيل

المبنيات

ههنا

المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذى هو من احكام المعربات واما الاعلام المشتملة
على الاسناد فلم يذكر بنائها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجهما مثل بعلبك فانه علم للبلدة
مركب من بعل وهو اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة جعل اسما واحدا من غير ان يقصد
بينهما النسبة اضافية او اسناديه او غيرهما الالف والنون المعدودان من اسباب
منع الصرف لتسميتان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد ولتسميان مضارعين ايضا
لمضارعتهما الفى التأنيث فى منع دخول التاء تانيث عليهما وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما
لمنع الصرف اما لكونهما زيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفى التانيث
والراجح هو القول الثانى ثم انهما ان كانا فى اسم يعنى به ما يقابل الصفة فان الاسم
المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل
وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثانى صفة فالمراد بالاسم
المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اى شرط
الالف والنون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فشرط
ذلك الاسم فى متناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع دخول
التاء فيتحقق شبههما بالفى التانيث كعمران وكانا فى صفة فانتفاء فعلانة اى كان
الالف والنون فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول التانيث عليه
ليبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالها وهذا انصرف عريان مع انه صفة لان
عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما
لالفى التانيث على حالها ومن ثم اى ومن اجل المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمن

انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث كرحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على مذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه اى العلمية شرط فيه وذلك في التأنيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتان فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى لا يجامع غيرهما مما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامع مؤثرة كما في غير واحد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معها اى لا يوجد معها شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فلو انكر غير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية فهو بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة فانه قد انتفى احد السببين الذين هو العلمية بتاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث انه سبب او على سبب واحد فيما هى ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة عن اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين

فلما

فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محض لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التى يتحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله خالف سيبويه الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه و لما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير مخفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية معناه للصفة الاصلية اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية الاصلية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر نحو وزن الفعل او الالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها

وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف فنيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع
زوال الوصفية عنهما آه وفيه بحث لان المبحث الوصفية منهما الاصلية لم تزل عنهما بالكلية
بل بقى شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التى فيها سواد
وبياض وفيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فى احمر بعد
التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصوب فان الوصفية قد
زالت عنه بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا
سبب واحد وهو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصفية
الاصلية بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره فى حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من
الصرف للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اى سيبويه اى من اعتبار
الوصفية الاصلية بعد التنكير فى مثل احمر علما اعتباره فى باب حاتم اى كل علم كان فى الاصل
وصفا مع بقاء العلمية فان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية حكم بمنع صرفه للعلمية
والوصفية الاصلية اى يلزم فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين
يعنى الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم فى حكم واحد وهو منع صرف
لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما فى اسود وارقم
قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة
والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية فى منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع
المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر فى حكم واحد وان لم يكن من قبيل
اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اى باب

غير المنصرف مع اللام اى بدخول اللام التعريف عليه او الاضافة اى اضافة
الى غيره ينجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم
يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان
الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه
الحال منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه
انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى
اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر
دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف
مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما
هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهة للفعل لم يؤثر الا فى سقوط
التنوين دون الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه
من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان
الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان
العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا
كما فى ابراهيم وان كان لم يكن شرطا كما فى احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك
علمية كما فى احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المص
غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل
ويجمع هذا الجمع مطرد صفة المذكر الذى لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل و جمال

سجلات اى ضحات وكالايام الخاليات هو اى المرفوع الدال عليه المرفوعات
لان التعريف انما كان يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم
الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهى الضمة او الواو والالف والمراد با
شتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها او تقديرا او محلا ولا شك
ان الاسم موصوف ايض بالرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا
لفظا او تقديرا فكيف يخص الرفع بما عدا الرفع المحلى وهو يبحث عن احوال
الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجئ فنه اى من المرفوع او مما اشتمل
على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور
لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ
وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو
التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق وكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة
ليدخل فيه مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل با
لاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد التو توابع الفاعل وكذا المراد فى جمع
حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع
بعدها او شبهه اى ما يشبهه فى العمل وانما قال ذلك ليتناول عامل
مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة او المصدر واسم الفعل وفعل
التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم

واحترز به عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان
الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد
تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه مبتداء المقدم عليه خبره نحو كريم من
يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا نحو فى
الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه
بخلاف النوع ما اسند الى الفاعل على قيامه به اى اسنادا واقعا على طريق جهة
قيام الفعل او شبهه به وطريق قيامه ان يكون على صيغة المعلوم او
على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد
عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج
الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمص
واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد
بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد فى قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل
ومثل ابوه فى زيد قائم ابوه وهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل و
فعله الاصل فى الفاعل اى مما ينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلى الفعل
حقيقة المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ اخر من معمولاته
لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام
فى ضربت لانه لدفع توالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل
الذى يقتضى تقديم الفاعل على ساير معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد

احترز

لتقدّم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم اضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا
فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخّر مرجع الضمير وهو
زيدا لفظا ورتبة فيلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جنّي ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربّه عنّي عديّ بن
حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بانّ هذا لضرورة
الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانّا لا نسلّم انّ الضمير يرجع الى العديّ
بل الى المصدر الّذي يدلّ عليه الفعل اى جزى ربّ الجزاء واذا انتفى الاعراب الدالّ على فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اى في الفاعل المتقدّم ذكره صريحا وفي ضمن
الامثلة والمفعول المتقدّم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدالّ عليهما لا بالوضع اذ لا
نعمد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انّه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغنى
عنه اذ القرينة شاملة له وهي امّا لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى
او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان
يكون المفعول متاخّرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى المفعول على الفاعل
بعد الّا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها
نحو انّما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور امّا في
صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس وامّا في صورة
كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافات الاتّصال الانفصال وامّا في صورة
وقوع المفعول بعد الّا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير

فلئلا ينحصر

فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز
ان يكون عمرو مضروبا بشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرو الا زيدا انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز
ان يكون زيد ضاربا بشخص آخر انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المط وانّما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتاخير لانّه لو قدّم المفعول على الفاعل مع الّا نحو ما ضرب الّا عمرا زيد فالظاهر انّ معناه انحصار
ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انّما هو فيما يلي الّا فلا ينقلب الحصر المط فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم
لانّه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانّما قلنا الظاهر انّ معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا
احدا الّا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود وامّا وجوب تقديمه علي شئ
عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الّا فلانّ الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخّر الفاعل انقلب المعنى قطعا
واذا اتّصل به اى بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الّا المتوسط بينهما في صورتي
التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الّا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد
معناها اى معنى الّا نحو انّما ضرب عمرا زيد او اتّصل مفعوله به بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل
وهو اى الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور به
امّا في صورة اتّصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وامّا في صورة وقوعه بعد الّا
او معناها فلئلا ينقلب الحصر المط وامّا في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافات الاتّصال
الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا
فانّه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالّة
على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا في مثل زيد اى فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال وقال
من قام سائلا عمّن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام زيد يجوز ان يقول

قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقديم الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها
والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية
يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع
اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه
واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع
اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء وآخر البيت ومختبط
مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاحاطة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية تعز ويبكيه ايضا من يسئل بغير وسيلة من اجل اهلاك
المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل
الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين
استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر
لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه
وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان
مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط
على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في
مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف
جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام قرينة تؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام

استدراک

بحث التنازع

استدراكه وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يق اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو
زيد معطي ومكرم عمرو او بكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان
مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا
اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو
يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان
يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما في الضمير
المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني
لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا
ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى
لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع هنا ما يكون طريق
قطعه اضمار الفاعل فلهذا اخصه باسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب
الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه
لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في
الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء
الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل واحد منهما
ان يكون ذلك الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت

واكرمت زيداً وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما
ان يقتضي كل واحد منهما فاعليه اسم ظاهر ومفعوليه اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء
مثل ضرب واكرم زيد عمرواً وليس هذا قسماً ثالثاً من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين
وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعليه اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه
ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة فهذا هو القسم
الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة
يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين
في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً وانما
لم يورد مثالاً للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال
الثاني للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيداً
واكرمني واكرمت زيداً واكرمني وضربت زيداً وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعاً
فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول لسبقه وللاحتراز
عن اضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى
الفاعل لجواز اضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار مع الذكر وامتناع
الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افراداً وتثنية وجمعاً
وتذكيراً وتانيثاً لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقاً للمرجع في هذه
الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافاً
للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزاً عن الاضمار قبل الذكر ويظهر

حصل مثال ضربني واكرمت زيد

اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان
عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافاً للفراء
فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله
اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب
عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته
تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم ح محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين واعمالهما
بعد الظاهر في صورة التناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو ولا يلزم ح محذور هو وضربني واكرمت
زيداً هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول في الاول تحرزاً عن التكرار لو ذكر
وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت
اي المفعول نحو حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيد فاعل ضربني فاضمرت
في اكرمني ضميراً راجعاً الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر
لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على مذهب المختار ولم
تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعاً الى لفظ
متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو قول المختار ومن الحذف كما هو
القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني
منطلقين الزيدان منطلقاً حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلاً له ومنطلقاً مفعولاً له واضمر المفعول الاول
في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفرداً خالف المفعول الاول ولو
ثني خالف المرجع وهو قوله منطلقاً ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا اخذ المفعول
الثاني اسماً دالاً على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع

ضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمتهما الزيدان

بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا له فردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا
تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل
من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذي هو افصح شعراء العرب
اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص عن طرفين
وقال قول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي ليس من باب
التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى
معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخوله
المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول
لم اطلب محذوفا اي لم اطلب المجد والعز كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد
يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني
اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله
وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى
سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول للملابسة
كونه فاعلا الفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه شرطه
اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة
الفعل الى فعل اي الى الماضي المجهول ويفعل اي الى المضارع المجهول فيتناول مثل استفعل وافتعل ويستفعل ويفتعل
وغيرهما من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى
المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا اليه معا مع كونه مسندا
كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول
الثالث من المفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام

مفعول ما لم يسم فاعله

لان النصب

لان النصب والاشعار بالعلية بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضربت للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل
من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع
الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها
العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد
المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به وله اي
لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن
تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول
ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول المطلق
للنوع باعتبار الصفة وفايدة وصف الضرب بالشدة تنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اولا
فايدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين
زيد باقامته مقام الفاعل فان لم يكن اي ان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما
غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه
عاط اي اخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب
اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمروا ومنها المبتدا والخبر وفي بعض النسخ ومنه اي من جملة المرفوعات
او من جملة المرفوع المبتدا والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما او اشتراكهما في
العامل المعنوي فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل
اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان
وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون موثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به
عن الخبر وثاني قسمي المبتدا الخارج من هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب
ومضروب وحسن او جارية مجريها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن
سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير
نحن عند الناس منكم فخير مبتدا ونحن فاعله ساد مسد الخبر ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين افعل التفضيل

ومعموله الذي هو منكم باجنبي وهو غير جايز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا فانه لكونه كا
لجزء رافعه ظاهرا ويجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله اراغب
انت عن الهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقايمان الزيدان لان اقايمان رافع لضمير عايد الى الزيدان
ولو كان رافعا لهذا الظاهر يجب تثنيته على مثل زيد قايم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قايم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام
فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قايم زيد واقايم
زيد واحترز به عما اذا طابقت المثنى نحو اقايم الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانه ح ليس الا
الامر ان كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها ساد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبرا مقدما
عليه فههنا ثلث صور احدها اقايمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدا وقايمان خبرا مقدما
عليه وثانيها اقايم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قايما مقام الخبر وثالثها اقايم زيد
ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات
الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم للمسند به
اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة
في تعريف المبتدا واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا ولك ان تقول المراد بالمسند به المسند الى المبتدا او تجعل الباء
الى والضمير المجرور راجعا في به الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج به من القسم الثاني من المبتدا ويكون قوله المغاير للصفة
المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا والخبر هو الابتدا اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى
او يسند اليه شيء فمعنى الابتدا عامل في المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء
عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر وقال آخرون ان كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان
مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدا اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه ان لم يمنع مانع التقديم على الخبر
لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اي من اجل ان الاصل
في المبتدا التقديم لفظا جاز في قولهم في داره زيد مع كون الضمير راجعا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة
التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصلها التاخير فيلزم
الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة

لان للمعرفة معنى معينا المطالب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق
بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل
قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص
بالصفة فجعل العبد مبتدا ومؤمن صفته وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام
يعلم ان احدهما في الدار فيسئل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار
كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل رجل مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك
فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد
في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد به العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم
شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما يتخصص به الفاعل المشبه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وتخصص
به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر
يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر
للكلب ما لنباح المعتاد وقد يكون خيرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو
له بنباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شرا لاخير انعلي الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لاخير اهر ذا نابا
وعلى الثاني لا يصح القصر فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل ضرب
لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر
بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بالنسبة
الى المتكلم اذ اصله سلمت عليك سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلام مني
اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما نحن فيه بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة
على الفايدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى
هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفايدة ولا يجوز ان يقال رجل قايم لعدمها وهذا القول
اقرب الى الصواب ولما كان خبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم ولم يكن الجملة داخلة فيه
اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قايم
وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة

بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بدّ في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عايد ليربطها به وذلك العايد
اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيدًا ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة
ما الحاقة او كون الخبر تفسير المبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو
البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما
وما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان او جارا او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه
اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى ماول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر
فيه الاسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل
فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل
في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب تقديمه لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على
ماله صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك
فان من مبتدا مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا
مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى
الاستفهام او كانا اى المبتدا والخبر معرفتين متساويين في التعريف او نحو متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدا
والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لم يجب
تقديمه ايضا مثل افضل منى افضل منك رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتدا احترازا عما لا يكون فعلا له
كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب
تقديمه اى تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور اما في صورة الاول فلما ذكرناه واما في صورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا
بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل
اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل
ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز
كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى لا يكون
جملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
نحو اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة

وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به اى بالمفرد عن نحو
زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ماله صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر المصحح له تقديمه
اى للمبتدا من حيث انه مبتدا فبتقديمه يصح وقوعه مبتدا مثل في الدار رجل فان في الدار خبر لتخصيص المبتدا
بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدا نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له
بتبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كاين في جانب المبتدا راجع الى ذلك
المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة
مبتدا وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان
الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها الماول بالمفرد مبتدا اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة
بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اى
تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور كما ذكرناه وقد يتعدد الخبر من غير تعدد مخبر عنه فيكون اثنين
فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل
وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مز
وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال المراد بتعدد
الخبر ما يكون بغير عطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعاطف
ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو حمل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك
وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني والحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله
فيشبه المبتدا الشرط في سببيته للخبر بسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا
الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد
فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدا المتضمن لمعنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت
صلته جملة فعلية او ظرفية ماولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا
موكلا بالفعل ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف
به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى ياتيني هذا مثال للاسم الموصول
بفعل او الذى في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور

فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني فهذا مثال للاسم الموصوف بفعل
او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما
فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ
الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه اي الخبر بالاجماع دخولها عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر
للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت ولعل الذي يأتيني او في الدار
فله درهم وان قيل باب علمت وباب كان ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان
الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف
الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر
والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا
وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان قيل فقد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان
المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتمد بقوله وذكره ولم يعتمد بقول من سواه
فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فمما يدل على عدم منع ان المكسورة عن
دخول الفاء على الخبر ما سبق ومما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة
لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يحذف حذفا اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد
هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ
لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ
المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر الهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اي
هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين
شيء بالاشارة والحكم اليه عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على
عادة المستهلين غالبا لئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام
قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على

على ما مر

على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف وغير سادّ مسدّه
اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم
في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل
لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب
لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام ما هو قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله لولا
الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل الفعل مقدر اي
لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا لصورة او بتاويله منسوبا الى الفاعل
او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضرب زيدا قائما اذا كان زيد
مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظرف نحو زيد عندك اي زيد حاصل عندك
فبقي اذ كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال وحده لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون
الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ملابسه قائما اذا ارتبت الحال
عن المفعول ضربي زيدا ملابسي قائما اذا كان الحال عن الفاعل اولى ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ملابسا
ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول ضربت قائما زيدا اي ضربته ثم حذف ملابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال
وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون
فتقديره ضربي زيدا قائما حاصل فيجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير ما سد مسده وتقييد المبتدأ المقصود
عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم
الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء
بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر وجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو
مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك بقاء
قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر بمعنى واحد لا يستعمل مع اللام
الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وخبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف
الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل هو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي

واقيم الحال مقام الظرف صح

وهي حذف نازع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدل عن ظاهر كان الناقصة الى معنى كان التامة صح

والعمر

ومنها ح

سيجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اى خبر ان واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل
خبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما
اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه
مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف
اسند اليه قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان
زيدا يقوم ابوه ومثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول احد هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اى حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه
مفردا او جملة ومعرفة ونكرة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا
والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه فلا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان
خبر ليا ان حتى يرد انه يجوز ان تقول اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان تقول ان اين زيدا او ان من اباك الا في تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه
لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها
والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع فلما علت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في
الفعل لنقصانها من درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكم
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة
لتوسعهم في الظروف بما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي الكائنة لنفي الجنس اى لنفي صفة اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا
نفسه هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اى بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد
ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو لا يضربني لا رجل لا يضرب ابوه لا غلام رجل ظريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار
حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز انتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبرها لا
ظريف لا حال لان الظرافة لا تقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون فيها مثالا لا انواعي
الظرف وغيرها ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله
وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون
قولهم لا اهل ولا مال لنفي الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما نرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة ومن
اسم ما ولا المشبهتان بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا ولكل
بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك

وانما اتى

وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في النكرة والمعرفة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل
ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما على لغة الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وما هن
امهاتهم اى عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال
فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله شعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس
ان كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم تكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا
او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها
على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية وقد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية
علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين
اى من المنصوبات او ما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف
المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له
وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بالفاعل بفعل ايا قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون موجدا مؤثرا فيه
اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق
اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا
او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما
نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد
ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور
لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذا خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت
بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهية
فاذا ذكرت بعد الفعل باعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت
كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به
فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة
على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة
بفتحها للعدد فالاول اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن دلالة التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد

جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما للعدد والنوع نحو جلست جلستين وجلسات
او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى مغاير للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا وانبت الله نباتا نحو انبتها نباتا
حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام
قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه
لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله
سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف
والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة
في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك
ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع موضع ما وقع
اى مفعول مطلق وقع مثبتا اى اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول على فعل
المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل
نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير يزيد
لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن الاسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما
جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد
هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل
للمبتدا والى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا مثال لما وقع
مكررا ومنها اى من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى
فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق
اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلق بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء
اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع فيه للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن
لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح

بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به
عن نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد
فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة وهي قوله له صوت وهي مشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى
اى يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات لها ولد ومنها اى ومن تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها
اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترف اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون الجملة وهي له على الف درهم
لان مضمونه الاعتراف ولا يحتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته
لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا
وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب الحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث
هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث الاعتبار وصفا لا عتبار فيه يغاير المؤكد اسم فاعل
انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع غيره وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل
نفسه لتكرره وتقرره بحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تميم هذا القاعدة
من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا في جعل المثال من تتمة التعريف
لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانك اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي المجرد بحذف زوايده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من الب بالمكان بمعنى الب
فلا يكون بحذف الزوايد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى عينك الا ان اسعد لم يتعد بنفسه بخلاف فعل الفاعل
فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع
عليه تعلقه به بلا واسطة حرف جر فانهم يقولون ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه
بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يوقع في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق يفهم
من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به زيد
في مثل ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل
الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فانه مفعول ما لم يسم فاعله فحكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع
عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم

على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة صح

فيه

حق نحو اثبت ووجب نحو مصدر وقع مضمون جملة صح

من لبيك قصاره لبيك

واعطيت زيدا درهما

المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا والجواز مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى
الاستفهام او شرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك
وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل
للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر
ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول
اي من تلك المواضع الاربعة سماعي اي مقصود على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى
نحو امرءا ونفسه اي اترك امرءا ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا
اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطيت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة
المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا ارض ويا جبال
فانها نزلت او كالمنزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله فخرج المندوب لانه
ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى وان لزم المص احكامه
فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق
اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعل صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو
من الحروف الخمسة وهي يا وايا واي وهيا والهمزة المفتوحة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون
آلة الطلب لفظية نحو يا زيدا وتقديريا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا والنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا
او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب
المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه
وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في كلامه ان يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين
لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه
كلا جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها
اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار
في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل المسند الى الظاهر
والمجرور لغنى به ولا ضمير فيه ولارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف

بعض نسخ

لايتم

لا يتم الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المنادى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا
لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا
ذلك لان الاسم لا يبنى الا بمشابهته الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهته الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضم اولهما
معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر
المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخله وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دالة على انه مخصوص من بين امثاله
بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم
ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك
بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين
المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفته مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى مع
لام الاستغاثة مع انه كان علة بنائه كانت مشابهة للحرف فاللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على
الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم
اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل
يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص من وجيب
التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم اي يا عشيرة اعجبوا للماء
وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق
ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف
الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الالف والهاء للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى
المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية محققة
فيه ولا غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول
وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث
وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا قوله لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا لتقييده لانه منصوب
لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح
انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله

يا طالعا جبلا هذه الصيغة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال المنادى
ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان
المنادى المعرب تابعه للفظه فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المنادى المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه
وعمراه وعمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة
بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا
ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد فليدخل
بالاضافة اللفظية والشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا
زيد الحسن الوجه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الذي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد
فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اى المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه في الاغلب
وَل حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى
مط وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعنى المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه
فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعا
للفظه وتنصب حملا على محله لان حق توابع المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين
استعمالا في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث
والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن احمد هو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع
مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة اى مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهى
الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة الاعرابية فصارت رفعا وابو عمرو ابن العلاء النحوى المقدم
المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا
التبعية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اى كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه
فكالخليل اى فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابى عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة
عطف على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت
توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان

المعطوف

المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية
والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو دخول يا عليه فغير المعطوف
الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء
وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكره والمعطوف المذكور منادى مستقل في الحقيقة
ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل واحد منهما
مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف
او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى علم المنادى
المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار
المنبئ عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء
او ملحق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه
مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم كان كذلك
يجوز فيه الضمة كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركته الاصلية
لكونه مفعولا به واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط
مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف بلا
فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا يعنى العرب
رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب لانه اى الرجل مثلا
هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى هى علامة
المنادى فيدل على انه المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في
صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه

منادى

بالجر عطفا على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافا او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانه توابع
معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا ايضا بناء على قاعدة تجوز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين
احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة
فلا يوتى في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق
وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة
للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس لعدم جريان هذه القاعدة فيه والتي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي
لان اللام ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليها بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان
فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفردة المعرفة
صورة ووليه الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب في الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة
الظم والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف
الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي
تيم الاول اتباعا لنصب الثاني كما في زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه تابع مضاف او تابع ومضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم
لا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في
اي مكروه من قبلي بعني هجائي اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء يا غلامي وسكونها يا غلامي
واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان
غالبان في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام مخفف
بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان
وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها
لبدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو وقليا عدوا بل قد جاء شاذا في المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو
بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف تقول
يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه
الاربعة كساير ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه آخر زايدة عليها لكثرة استعمالهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله يا ابت

ويا امت

ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا او كسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء
وقد جاء الضم ايضا يا ابت ويا امت لاجرائهما مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين
العوضين دون الياء فما قالوا يا امتي ويا ابتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم
خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي كذا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت
عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والا
الكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف
الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في
نقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق
الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف
في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك
التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مط بارجاع الضمير المرفوع
الى الترخيم مط والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط تحقق ترخيم المنادى على تقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى
على تقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن
من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس اخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية
ان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من
خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض
النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظ وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت
اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا يغير والشرط الرابع احد الامرين
وجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة ندائه العلم مع انه
يكون فيما ابقي منه دليل على ما القي ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا
بتاء التانيث وان لم يكن علما او لا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا كثر فيه
سقوط الحرف الاصلي ولم يبال بابقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء
كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح

في يا صاحب وهو مع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كميته للحذوف
فقال فان كان في آخره اي في آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية
ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذا جعلها اصله من سامة
اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح
اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة
حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا
الحرف الاخير وهو اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف
حرفين منه عدم بقاءه على اقل من ابنية المعرب انما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لانه نحو ثبون وقلون يرخم
بحذف زيادتيهما لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلانهما كانتا في حكم الواحدة
فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت
الاسد وبلت على النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان الشرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين
حذف الاسم الاخير فيقول في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت
بمنزلة الجزء وان كان ذلك المذكور من الاقسام الثلاثة غيره وحده اي فيحذف حرف واحد لحصول الفايدة المقصودة وعدم موجب
حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي
صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقول في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان عليه
قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد الضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل
المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه ولا حكم الاصل
فيقول يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء
وكسر ما قبلها كادل في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها انقلبت الواو
وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا اي العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر
صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس
ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه بوجود او عدما بياء او واو فالمتفجع عليه

عدما

عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب المتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما
كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه وواحسرتاه
ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب
على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب او البناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان
مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لرد انه لا يقع الا نكرة لانه لا يندب
الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندب فان خفت اللبس اي الالتباس ذلك اللفظ
عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه
لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة المخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم
بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب
المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب ليعذر النادب بمعرفته وندبته والتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه اذ ما
بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به فيعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل
يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف
الصفة فانها جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل يا زيد الطويلاه خلافا
ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكي يونس ان
قد ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس
ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم تعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف
النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى او مع اسم الاشارة اي ولا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما
مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن
حرف النداء كلفظ اللهم فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف
اي اذا وصف بذي اللام نحو يا ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل فلا يجوز الحذف
بهذه من غير ان يتصف ههنا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الي
واما المضمرات فتنن نداءها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل

مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق مختفيا
مخنوق وحذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس
وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى
ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخل ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة ايضا نحو الا يا اسجدوا والتخفيف
الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بالتشديد اللام
لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث اي من تلك المواضع
الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد
واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع
بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه
الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده ويدخل نحو ان زيدا عمرو ضاربه وزيد انت ضاربه
مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق
ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ذلك الاسم او متعلقه فارغا من العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو
سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه
بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه
خرج نحو يا زيد لا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس
بمجرد اشتغاله في ضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ودفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب على المفعولية خرج نحو كان
في نحو زيد اكنت اياه وههنا صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسلط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة
اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور فيه الا تقدير تسلط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل
بالضمير باقسام الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيد ا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه
بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء
مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على شيء يلزم الملابسة للمحبوس عليه بنصب زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده مضمر

الشاهد في قوله زيدا حبست عليه المستعمل باللزوم

اي ضربت

٤٣ الاول

اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته اعني ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت
لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به ولابست فانه يستلزمه اعني ضربت
غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم اعلم ان الاسم الواقع
في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس
اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه
بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة مرجحة خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان
لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فيحتمل ان يرجح النصب قرينة اخرى ترجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد
ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب
الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرطان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد
فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية
على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها ما يدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كان مع الطلب نحو اما زيدا
فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور
للمفاجاة في كونه من اقوى القراين مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية
غالبا وما وقع في بحث الظرف من ان اذا المفاجاة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تنافي
ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة
والجملة المعطوفة عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة
في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل فلا يقع الاسم المذكور بعد لم ولما ولن لانها لم يذكر بينها وبين معمولها نحو ما زيدا ضربته
ولا عمرا ضربته ولن زيدا اضربه الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع
في اسم الاستفهام مثل من زيد اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشتمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لان
هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازات في الزمان نحو اذا عبد الله
تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازات في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم
المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي فيما بعد حرف النفي والاستفهام واذا الشرطية
وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا

مفسر بما صح

الاسم المذكور صح

وقع فيها الفصل تقديرا او لا فلا وكذا يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي الناصب هو مفسر في حال النصب لكن
هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى
او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بينه وبين وصف
وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع
وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان
الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر الحكم على كل شيء مخلوق لنا بانه بقدر فلا يتوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق له تعالى
مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل
زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف
الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية جزؤها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل
والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى
وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف الى المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد
بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط
والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب
وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا
نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة
التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع اسم المذكور فيه بعد
حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط
عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا نحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه
مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذهاب او يلابس احد بالذهاب به او اذهب احد بل المراد
بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود اذ كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد
في المثال المذكور واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف ما يختار فيه النصب وكذا
اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل
منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر بجعل قوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا

لفصلهم

لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات معنى
اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحايف
مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة
واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب وانظر ان قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ههنا الاية داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم
النحاة الا ان تحملوا الاخراجه عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحملوا الاخراجه عنها فقال
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما جملتان الفاء فيه بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصول فيه
معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط والخبر للمبتدأ كالجزاء والفاء الداخل عليه مربطة بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء
ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان
عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد
فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا او قيل زايدة او للتفسير
الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن
الاية جملتين ايضا فهي يكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا
من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها
التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره هو في اللغة تخويف شيء من شيء وتبعيده عنه وفي اصطلاح النحاة
معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر
فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر محذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت
على هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او
بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه في موضع الضمير العايد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد
واياك وان تحذف هذان مثالان للنوع الاول من نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن
الارنب فهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك على التقدير بين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من
تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرهما منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق
ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في الاول نوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد ينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد

في مثال التأكيد هنا المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيد فالصواب ان يؤتى بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا ولكن فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك ان تحذف كما كنت تقول اياك ان تحذف وتقول في مثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان او المكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان مشهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور خرج هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى عليك انه على تقدير قيد الحيثية لا حاجة الى قوله الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان يظهر فيه وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا او اظرفت اليوم وظروف المكان ان كان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا واي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا تقبل اي تقدير في اذ لم يكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما والملحق بها وبهذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائزة نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ثم لم يذكر وجه حمل شبههما عليه لانه حكمهما في

بعض النسخ

بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا يحمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا يحمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح مذهب الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله فهذا المحل تامل لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان الدخول لا يتم بدون الدار مثلا وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد كما يصح ان تقول ضربت زيدا في البلد كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول اما بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان تقول دخلت البلد فنسبة الدخل الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح اشارة الى ان الاستعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله في شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به ساير المفاعيل لما فعل فيه مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن نحو اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو المذكور معه كما في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه وخرج عنه اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ارادة معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب يترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقايل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق بخلاف الظاهر للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا اي ضربته تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد في وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له في السمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزاير عنه مفعولا له عند ما يدل عليه جاء وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها

مفعول به له

مبحث المفعول له

اذا ظهرت نزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من والباء او في مع انها من دواخل المفعول له
كقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم وقوله خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله عليه السلام ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما
كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى اشتراط
بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها
كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي لمتحد فاعله وفاعل عامله
احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا
اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب
جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني
ايقاع الصلح بعض الزمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بهذا القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس
وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها

المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول به في وقوع الفعل عليه فقوله معه مبحث المفعول معه
مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الجار المجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور في معه راجع الى اللام واعتذر
عن نصبه بما يجوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع
بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان كان
ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين لزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل
فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو احترازا عن
المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها
سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا
كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان
واحد نحو ضربت زيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني
زيد وعمرو قبله فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه
الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع
فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث نعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها

لفظا وجاز

٤٥

لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا والوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب
على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف
بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه يمتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره
وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل
العامل المعنوي بلا حاجة ملجئة اليه وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب
حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار
غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه
الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثله فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا او معنى ما لزيد
وعمرو وما يصنع زيد وعمرو * الحال المفرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من
حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما تبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول يخرج
ما تبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به
فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا
منع مثل ضربت زيدا عمرا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين
حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار
لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى
الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال
عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كانه الفاعل او المفعول به نحو بل
نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه
مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر
الذي جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله
ولو قرئ ابتين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور مستلقا به

لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى التعميم الفاعل والمفعول الا الدخول او تقع حالا عن المضاف
مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن
انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي
مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما
مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد مفعولا به لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار
معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل
او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم
الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة
المشبهة نحو زيد قائما حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقدير
كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما او الصفة المشبهة كأمر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما
عند تأمّله لعله في الدار قائما وكأنه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لكونها خبرا في الحقيقة وحق الخبر ان يكون
لان النكرة اصل والغرض من ذي الحال وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها تحصيل بها والتعريف زائد على الغرض وان
صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى وكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع
بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو
جائني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان
امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز استفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا انقضاء النفي نحو ما جائني الا رجل راكبا او متقدما
الحال نحو جائني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع
في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد
الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون
نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نقص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن وكان المراد بالارسال
البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معركة متزاحمة ولم يذدها اي ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف
نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل

عطشا عن ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض او المنع عن
مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة
كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده
وتجتهد جهدك فهذه الجملة الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف
موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة
في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص سوى التقديم ولم يكن الحال
بينها وبين معرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدأ وخبر
لئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في هذه المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم
اي الحال فيما عدا زيد قائما كعمرو وقاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل عامل المعنوي وانما مقدر بالفعل او اسم الفاعل
وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا
الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل يجوزه
بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد
ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف
على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا
من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا
او مجرورا بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع
والمضاف لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها
للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معدى للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت
ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة
عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة للمصدر اي رسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل
وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان اللفظ مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان
المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث اشترطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تحويل الجامد

بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا هو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا

وهو ما فيه حلاوة صرفة منهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب

بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي البسر ايضا عند محققيهم

وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية

تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة

الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه قال الرضي ولما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر

كان كالعدم ومع هذا فلا ادري باسا بان يتوسع وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة

اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح

دفع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح عماله فيه نحو ثمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا ويكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات

فصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال والحكم

عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح عليه ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها

بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة مربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية

او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية

اي جملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابط فيها في قوة غاية

نحو جئت وانا راكب وجئت انت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الكلام فاكتفي بها مثل قوله

كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز

الواو نقول هو الحق لا شك فيه في ذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف

لا يجب ان يقع في الابتداء فلا بد لها على الربط في اول الكلام نحو كلمته فوه الى في تنابيه من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي

يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع

وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية الفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت او المنفي

بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع

المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه اي جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه

او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج

غلامه

غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظ قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظه

المثبت الواقع حالا لا بد لك بها على قرب مانها الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه بجواز كان

المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فقال

وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاء زيد قد ركب غلامه

او مقدرة معنويا نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان

وسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوم حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد

يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا تقاطع فيشتمل زمان الفعل ويجوز العامل في الحال

قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب

وقوله مهديا صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال

قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي بنانه اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في

الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة ما هي التي لا ينتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة

للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوف فيه لا ينتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة وضمها

حققت الامر بمعنى الحقيقة وصرت منه على تعين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك

وصرت منها على تعيين او اثبتها لك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر بمعنى عطوفا وشرطها

اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى

انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله

قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان

للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز اي الاسم الذي يرفع

الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم واريد معين المستقر

اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق

مصروف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر

بل ناشئ عن الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يحترز به عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فانه وهذا امثاله

اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته

بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في موضوع له من حيث انه
وكذا يقع الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن
لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات كائن عن صفة واحترز به النعت والحال
فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان
معنى معين مميز عما هو اقل من النصف كالربع وهو الاكثر منه لكن مومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه
الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد
الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي فيقال رطل زيتا فر
يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى
تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك
الشيء المقدرة فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد نعني ما يقابل الجملة
وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبنى مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في الاكثر
وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما سياتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد
واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا او كالزرع
نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون
درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمزروع والمقيس لا غير وانما اقتصر
على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا
او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن
معها الاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم باحد هذه الاشياء
شابه اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع
الكلام فينصبه اي ينصب التمييز الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان
الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى
او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء
والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس

او مكي او يقع عندي رطل بغداديا او مكيا صح

وان كان يتم بها الاسم معها لا ينتصب التمييز عنه صح

مفردا عليها

مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع
ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية
يورد التمييز على ما فوق الواحد جواز حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي
المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما
اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونوني التثنية جوازا شايعا كثيرا
الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا واي لم يكن تاما بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون
الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم واما في الاضافة لئلا يلزم اضافة المضاف مرة اخرى واما
الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشروك وعشرو رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس
في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضانا او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف
في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد ومن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع
عن مفرد مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم
مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض
مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المشابهة والثاني اي القسم الثاني من التمييز
وهو يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة عن نسبة جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم
الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عنها تنبيها على ان مقابلة ما في هذه القسم للمفرد المذكور في القسم
الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو
ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو
اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما كان فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه
وزيد طيب ابا مثال لما شبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحينئذ لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان
في قوة اربعة امثلة وكانه قال طاب زيد نفسا وابا وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوه وجارا او علما عطف على قوله نفسا وابا بحسب
المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة وما ضاهاها
خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق المنتصب عنه والاب عين اضافي
محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منها متعلق بالمنتصب عنه او في اضافته عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها

تاما تاما

مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التميز او لا خفاء فيه وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه
قوله لله دره فارسا اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورد صاحب المفصل مثالا للتميز المفرد على ان يكون
الضمير فيه مبهما كالضمير ربه رجلا ويكون فارسا تميزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون الضمير
معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا
والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان
اي التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه
جاز ان يكون ذلك التميز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون لرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تميزا لرفع الابهام تميز اسم
عن متعلقه وذلك بحسب القراين والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تميزا
عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه
وهو ابوه والا واي لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد
ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق وهو الذات المقدرة اعني
الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التميز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد
من وحدة التميز من تثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقه ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او لمعنى في نفسه
مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد اباء اذا اردت اباء واجدادا له نعم كل من
التقديرين اذا قصد وحدة التميز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصح
ان يطلق على المثنى والمجموع الا ان يكون التميز جنسا يقع على الكثير والقليل فانه اذا قصد تثنيته وجمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس
او يجمع او يكتفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعيته نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما
الا ان يقصد بالتميز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد من تثنيته او جمعيته نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي التميز
صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما والته بها نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه
لا للمتعلق لان الصفة يستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف
الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان
يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كان اي كانت صفة له الطبق ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية

وجمع

والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة الضمير واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا
اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التميز لان من يزاد
في التميز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا بحال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم
التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل لمشابهته
للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل فيه من
الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو
فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو امتلا الاناء ماء اي ملاءه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل وكذا
ما هو في معنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلا الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة
الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز نعم قدره وقع الابهام
فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى لمرد ذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان
التجارة تميز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصده هو التجارة لانه لا بد ان كان اسناد الربح
اليه حقيقة واليهما مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان
التميز في هذا المثال ليس فاعلا ولا مفعولا فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديمه
على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه
معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما في التجويز بقول الشاعر هذا اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على
تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة التطيب
اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير في تطيب فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك
وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثا ايضا على وجه هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس
اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى
في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه غير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف
كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج
اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا
او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا

اى مقصد انحو ما جائنى الا زيد اى ما جائنى احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جائنى القوم الا زيد وما جائنى
القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن
جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جائنى
القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جائنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى منصوب حيث علم
بوجه صحيح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج
ولهذا لم يعرفه على حدة او مال الاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به
وان لم يكن الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى المستثنى لئلا يتوهم عنه فى كلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو
جائنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه ليس يجب النصب على ما سيجئ ولا حاجة ههنا الى قيد آخر
وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرات الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء
لان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا لا فى كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال ان هذا القيد انما هو
لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب العامل فى نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل
المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل او بمعناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما
بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه
سواء كان فى كلام موجب او غيره نحو جائنى الا زيدا القوم وما جائنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا
اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار احد الا حمارا فى الاكثر اى فى اكثر اللغات وهى لغة اهل الحجاز
فانهم قبائل كثيرة ونادرا فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا
بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا
المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جائنى القوم الا حمارا فانهم ههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم
يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله فمن رحم
هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا فى العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان
بعد عدا من عدا يعدو اذا جاوزه نحو جائنى القوم خلا زيدا وهو فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من
الانيس وقد يضمن معنى جاوز ويحذف من ويوصل الفعل اليه فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين والحذف والايصال فى
باب الاستثناء ليكون ما بعده فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى المصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل

منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جائنى القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائى منهم او بعضهم زيدا وهما فى محل النصب على الحالية
ولم يظهر معهما قد لكون اشبه بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء فى الاكثر اى النصب بهما انما هو فى الاكثر الاستعمال لانهما فعلان
ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا الجر وقال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا
اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جائنى القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا
تقديره خلو زيد وعدو عمرو وبالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة
مجيئهم عمرا او على الحال بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل او جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا
وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زايدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يقل فى الاكثر وكذا
المستثنى منصوب بعد ليس نحو جائنى القوم ليس زيدا ولا يكون نحو سيجئ اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب واجبا بعدهما لانهما
من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما فى باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا
وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهى
لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فى ما بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى
واقعا فى محل يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما فى كلام غير موجب احترازا عما اذا
وقع فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر فيه المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفى
بعض النسخ ذكر المستثنى بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا متقدما على المستثنى منه
لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على
البدلية والا زيدا على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا
البدل فى هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب
اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص المستثنى باسم المفرغ
لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع فى غير الكلام
الموجب واشترط ذلك ليفيد فايدة تامة صحيحة مثل ما ضربنى الا زيد اذ يصح ان لا يضربك المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا يصح
ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل
الا المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا
اى اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا الظاهر انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك فلذلك

ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا

نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا

فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذ كما هنالك قرينة هنا فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون

كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي

عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها

ومخالفة واحد اياها فانما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا لظهور قرينة دالة على

بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على معين كما اذا قيل

من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة

كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال الا زيد

اذ معنى ما زال ثبت لان النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح رضي يمكن ان يحمل

الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت

امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات

ارجاع الجميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقول مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك

او المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه في الموضع يحمل اي على

المستثنى منه لا على اللفظ عملا بالمختار على قدر الامكان نحو ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع المجرور لا محمول على لفظ

لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظ ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به اي لا يعتد به فشيء مرفوع على محل شيئا

المنصوب لا محمول على اللفظ وقوله لا يعبا به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل وانما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء

من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف

وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي

بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد بطريق

زيادة من في الاثبات وهو غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان

فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا نحو كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقديره لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل

وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى لا لفظ المستثنى منه لا بد من تقديرها كذلك ليعمل فيه وما ولا لا يقدران حقيقة اذا لم يكن

البدل

٥١

البدل الابتكرير العامل او حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين

في المستثنى المحمول على البدل بعدها اي بعد الا اثباتا يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي

وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل نحو هو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع

بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه

بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر وابدله حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو بعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا فلا اثر لها في عملها

لانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيها ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي

لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر لفعليته ومن ثم اي ومن اجل عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز

ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي

وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه

وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها برئ المستثنى على السنة

المستثنى نحو ضرب القوم حاشا زيدا اي براه الله عن ضربه عمرو وقد لا يعرب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو باعراب معمول كاعراب

المستثنى بالتفصيل المذكور فيما سبق لكن انها لما اخذ المستثنى بالاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة

باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها في هذا الوجه على علام العرب يتيسر لكنها

حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على

كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا

لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعدها كان يكون مذكورا متعددا لتوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها

في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد للتعدد ولا عم من ان يكون جمعا لفظا كالرجال او تقديرا كالقوم وهو هاهنا

وان يكون منكرا غير محصور نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير

الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد

منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم

او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخل ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل

رجل الا زيد جاءني وله علي عشرة الا درهما انما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودهما فيضطر

الى حملها على غير [illegible] في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدنا بقولنا غالبا لانه قد تجيء الا للاستثناء في المحصور

نحو جاءني ما رجل الا زيد ثم قد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا او الا حمارا او لكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه
القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله الا الله فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام
فالله في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة ليتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء
وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على
ان ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله فبهذا لا يثبت به وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير
فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير
في غيره اي في جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء لمذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد
الا زيد ان يكون زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل اخ
منه ولا وجب ان يقول الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذ آخر اذ احدهما وصف كل دون المضاف
والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء
النصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى وسواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح
وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول
الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني
سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها تماما مبحث كان واخواتها
تستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احد اخواتها والمراد بعدية المسند اليه دخولها ان يكون اسناده
الى اسمها انما بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره
لا يكون بعد دخولها بل يكون قبلها فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد ضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم
في هذين المثالين المعرف ليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها الا عمل فيهما وورودها عليه
كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه
على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب
فلا يلتبس احدهما بالآخر فلذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان
الاعراب فيهما لا يصلح للفرق لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للالتباس كما اذا انتفى الاعراب في الاسم كان خبرها جميعا ولا قرينة هناك
لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه

الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي مثل
في هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا
فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا بمعنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول
نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وتوجه هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان
في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذف اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير
المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت
وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام
اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول
ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه
في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات
فلا يصح جعله من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بخلاف ما عداه من المنصوبات
فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منه فاعطي الاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال هو المنصوب بها لفظا
كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فيلتبس اسمها بالعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه
في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه
لفظ لا اي يقع بعدها بلا فاصل نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه وهذه احوال مترادفة من الضمير المجرور
في اليه او لا ولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثال الاعلام رجل مثال ما يليها نكرة مضافا في بعض النسخ
لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله تعالى فيها ولا عشرين درهما لك مثال ما يليها نكرة شبيها بالمضاف وقوله يليها
المشتمل من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير
فقط فكونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا
فحكمه غير ذلك فقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم
بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين
بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب
لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا لحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف يستحقهما

النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبين المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مايلا الى ما يستحقه في الاصل
اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء الشرط النكارة او مفصولا بينه اي بين لا والمسند اليه بان
بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان ذلك مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به ام لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار
ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل ولا امراة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار
غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول
فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكريره اسمه لكن مطلقا بعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في التنكير من معنى
الاحاد واما في التنكير فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل ابل في الدار رجل ام امراة وهذا التعليل جاء في المعرفة ايضا ونحو قضية
اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه
معرفة لان ابا حسن كنية علي عم ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل نحو لا
لها مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره عم بهذه الصفة فكانه قيل لا
فيصل لها ويقوي هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كرر
على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانه بحسب التوجيه يزيد عليها الاول
اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي
لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي
والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظ المشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان تقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما
على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا
زايدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر
لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قول المعترض احول لك ام قوة رجاء بالرفع فيهما مطابقة
للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير ولا يكون بمعنى ليس
لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها للتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول
لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل

ان يكون

٥٣

ان يكون عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا
في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي
الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندنا ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض
قبل الهمزة ما ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص وردوا ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال
مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء وقوله الا
رجلا جزاه الله خيرا هذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه فكانه قال الا
ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس
الا رجل ولكنه نونه لضرورة ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت
والمبني احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير منصوب العامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه
او مضمومة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لكان الاتحاد
بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة
فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه صدق عليه انه نعت
مفرد يليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ويعرب اي
الاصل في التوابع تبعيتها المتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على محله القريب او نصبا حملا على اللفظ
او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوايد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف
فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق
يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز فيه البناء لانه في حكم المفصل
ولم يجعل في حكم المتصل لما انه الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف عليه تزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر
لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى
كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام
الاضافة من اثبات الالف في نحو لا اباله وحذف النون في نحو غلامين جايز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له
فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبر لها وقد بناه على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل
لا اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف في الواقع

لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا حين يضاف باللام
اللام بلينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل
لا اباله ولا غلامي له جاز تشبيهه له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة
مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين
تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه
غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب
الى الشيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار لمشاركته له في اصل معناه وليس
اي مثل هذين التركيبين مضافا حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلام من
لمرجع الضمير المجرور باللام استقلالا من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب
على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد
نفي ثبوت جنس الاباء والغلامين لا النفي الوجود لمعين ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة
والمصنف خالف سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة
ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المصنف بفساده لما عرفت
ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا
الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم
محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتان بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا
اي خبرية ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار
الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هي في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما
بل هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا
وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانه لا تزاد مع لا في استعمالاتهم وهي زايدة
عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد
بطل العمل اي عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلانها عامل ضعيف عمل للشبه بليس فلما
فصل بينها وبين معموليها لم تعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب

مع ضعفها

مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبرهما بموجب اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل قاعد فالرفع
وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل علم الجر
الحرف الاول والجر التي هي محال للاعراب فانه لا يطلق عليه المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه
اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه ان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه
وما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه
والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب المصنف في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه
بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء
اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مررت بزيد او مقدرا
حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت في يوم الجمعة فانه وان نسب
اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف شرط ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد
من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة
لان التنوين والنون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا
من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يسووا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة
اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والتصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية
انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من ساير مصنفاته وقد تكلف بعضهم
في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية
فانه ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه
قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا
قبل الاضافة فلا يكون مما تفيد الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة
الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا او لفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها
ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة نحو لم يكن صفة
كغلام زيد او كانت صفة ولكن لم تكن مضافة الى معمولها الى غيره كمضارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه
وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه الذي يعد جنس المضاف ظرفا له اي لا يكون صادقا على المضاف وعلى غيره

ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيد ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى الغلام لزيد
من البيانية فى جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم
من وجه واما بمعنى فى فظرفه اى ظرف المضاف الحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى
اللام واما مساو له كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك والاضافة بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى
والاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة الخاتم بمعنى اللام كما يقال خفة خاتمك خير من فضة خاتمى واعلم انه لا يلزم فيما بمعنى
ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام
ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيها الى التكليفات البعيدة
رجل وكل احد ونحوه اى كون الاضافة بمعنى فى قليل فى استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم
اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع
بين المبين والمبين قلنا نعم لكن انه كانت الاضافة بمعنى فى قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من
فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة
للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا
اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لا
نسبة الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت ربما يقال جاءنى غلام زيد
الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام فى اصل الوضع لمعين
ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وذلك على خلاف وضعه وليس يجرى هذا الحكم فى نحو
فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته
كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شىء من الاشياء كالعلم والشجاعة
جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثله فى الشىء الفلانى وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه
النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما
اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف
فان كان ذا لام حذف وكالمه فلان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد

بل لا يمكن

بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حينئذ لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين
فى نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس فى لزوم تعريف المعرفة فلم جوز واحد دون ذلك قيل لا نسلم ان فى هذه الامثلة
المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر هو التعريف بالعلمية فانها حين صارت
لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف واما اجازة الكو
تركيب ثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا
اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلانه لم يثبت عن الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافى والديار
واما ما جاء فى الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا
غير صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كان مضافا الى غير معمولها نحو مضارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد اى الاضافة اللفظية فائدة الا
لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال فى اللفظ لا فى المعنى بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ
على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظى اما فى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد وحكما نحو حواج بيت الله
نونى التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فى الصفة كالقائم الغلام
كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلام واستتر فى القائم واضيف القائم اليه للتخفيف فى المضاف اليه واما فى المضاف والمضاف اليه معا
قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة ومن ثم اى ومن
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز
للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثانى لكون المعرف اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثانى ولا يلزم من ذلك ان يكون
من تلك الامور مدخل فى ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص
ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل فى هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا
لانتفاء التخصيص بل يكفى فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة ما لحقه خلافا للفراء

فانه يجيز تركيب الضارب زيدا ما لا انه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب
ثم عرفت باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المقدمة حسا على الاضافة بمجرد ادعاء مخالف
واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة المضاف المعنى باعتبار
الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد لكنه لا يمتنع ذلك حيث ياتي به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم
في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المط اللهم الا ان يراد به ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب
على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز
ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها
اي ممدوحه والواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه من الجمع والواحد والهجان صفة للمائة اوبدل عنها او من قبيل التلبية
كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها انما شبهه بالعبد لقيامه بخدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا
بالذال المعجمة جمع عايذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق فاعله ضمير العبد
واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا
الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز
الرجل يعني القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه
بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه
معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسا عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز
الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه ونحوهما فيمن قال اي في قول من قال
وانما انه اي الضارب في الضاربك مضاف ومن قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير
لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى الحمل حملا اي لمحموليته على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز
انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلة التزموا الاضافة ولم ينظروا الى
تحقق تخفيف فقالوا الضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه
بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا

انما لو سقطت

٥٦

انما لو سقطت للاضافة لاتصال الكاف ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقع ضاربك كما يتصور
ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولم يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة وقائل ان يقول لا يجوز ان يكون
اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف
جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل
والضاربك حملا على نظيرتهما على الاجوبة عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين
يجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لا بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت
وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة
على المط على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة على حدة وظ ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما
موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما
مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد
للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى نحو قوله
ولا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف
الى صفته فان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليهما موصوفاتها واجيب
بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين متعينين احدهما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة
للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا ويقام الجامع قايما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد
بوجه واحد هو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء
على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
جانب بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو الجزء والاضافة بيانية والمكان الذي
اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم جرد قطيفة

مثل خاتم وكونه صالحا لان يكون فضة وغيرها مع

قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد التخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخص
اضافوه خاتم الى فضة فليس اضافته اليهما من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس منهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق
ثياب ولا يضاف اسم مماثل اى مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كان مترادفين كليث واسد في الاعيان
والحبس وحبس ومنع في المعانى والاحد اتحادا غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه
اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد ولا اضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه
فيه بخلاف اضافة العلم الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اى المضاف فيهما يختص به اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف
ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واذا كان للجنس ففيها
خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد
كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني
قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم
وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء ما قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف
سكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة
ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت بعينه في الابتداء وكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح
ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في المتكلم التي على حرف واحد
لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اى
اسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهو قبيلة
تقلبها اى الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلته ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كفلاى
المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة
مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت
ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها
لما انقلبت ياء ساكنة توجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان قبل الياء او الواو فتحة
ما قبلها مفتوحا كما هو في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لحفظ الفتحة وفتحت الياء اى ياء المتكلم في صور الثلاث
للساكنين اى لزوم التقاء الساكنين انه لم يتحرك لاختيار الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى ياء المتكلم

فاخي وابي

واجاز المبرد

فاخي وابي اى فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف بجملة انسيا منسيا
اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز
بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف وقدري بان ذلك خلاف الاصل واستعمال الفصحاء مع انه
يحتمل ان يكون المقسم به اى ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية ابي
وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا بالابينا اى سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اما فداء لكم
اى امراة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكور حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل
فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عن بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال فم في حال الاضافة الى ياء المتكلم
بالرد والقلب والادغام في الاكثر اى في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة
هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وفم بالحركات الثلاث ولكن فتح الفاء افصح منهما اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد
فيقال هذا حم او حمك ورايت حما او حمك ومررت بحم او حمك ومثل خباء بالهمزة فيقال هذا حماء وحماك ورايت حماء وحماك ومررت بحماء
ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال حما وحماك مطلقا اى جواز حم مثل
الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا
في الافراد والاضافة تقول هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع
الى الوصف باسماء الاجناس والمضمر ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل
الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته
الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لانه وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته
اليها التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود
وكل ثان اى متاخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثالث والرابع فصاعدا متلبس باعراب سابقه
اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم اذ لوحظ مع زيد كان في الرتبة
الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد
في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه وحده فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان واخواتها وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر

وان كما هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث
مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا المشتق من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عاملا في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة
واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا
التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جائني هؤلاء الرجال
العاقل ولا يا رجل ظريفا ثم ان لفظ كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود هو حقيقة
التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون
انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس — النعت
شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بالهيئة التركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة
غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن ساير التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل
جائني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص
فلو جردت عن هذه المواد كما في اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جائني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف
فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها اي مادة كانت وفايدته اي فايدة النعت غالبا تخصيص
كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة لما كان غالب مواد
الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمص
ولا فصل اي ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غير مشتق في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى
اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دايما على ان الذات
الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذاته
ان يقع نعتا في بعضها الا يدل على ذلك المعنى لا يجوز جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل يصح ان يقع نعتا وفي مثل
اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات
مخصوصة الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا يصح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم على انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا
اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى

يقع صفة

يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك
في الجملة الخبرية وانما قيدنا الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جائني رجل اضربه اي مقول
في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جائني رجل ابوه قايم واذا لم يكن
الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جائني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال
نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وبصفة متعلقة نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان
اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور توجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل
نحو رجل صبور وامراة صبور وفعيل ايضا بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت
متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من ثلاث
وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مؤنثا او مجموعا افرد
الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا
مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلامهما مثل يقعد غلامهما وبرجال
مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قايم ابوها مثل يقوم ابوها ومررت برجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور
داره مثل يعمر او تعمر داره قايم او قايمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند
يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع للمذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت
برجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضربان يضربون
تضرب يضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية و
ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى
بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه في الخمسة البواقي بالحكم
فانه غير منضبط بل بين ضابطه عدم التبعية له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم
اي من اجل كون وصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل احسن قام رجل قاعد غلمانه واحسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة
لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي

والمجموع في الفصل المسند الى ظاهرها ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف نحو قعود غلمانه وان كان نحو جمعا ايضا كقاعدون لانك
اذا كررت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا من موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكرر فلم يكن نحو قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه
الذى هو يجمع فيه فاعلا في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية والحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ
والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف
الموضح الوصف للمادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات
لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر
المص انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية
من الصفة يعني اعرف منها الا ان المقص الاصلي يجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من
ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام
والموصولات فبينهما مساواة ومن ثم اى من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذى اللام او الموصول
فانه ايضا مماثل للذى باللام للمعرفة بينهما من المساواة في التعريف نحو جائنى الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جائنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جائنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف
المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذى اللام
فلو وقع اخص نعتا لغير الاخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام
مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس تقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدها للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل
الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف عن المضاف اليه كالاستعارة
من المستعير والسائل من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت
بهذا الذى كرم اى الكريم ومن ثم اى من اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع المقتضى للابهام ببيان الجنس ضعف مررت
بهذا الابيض لانه لا يتعين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتعين به ان المشار اليه
انسان بل يجعل العطف يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في العطف
الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقص مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه
ايضا مقصودا بها نحو جائنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكان ان
نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها

غير مقصودة

غير مقصودة بالنسبة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه
المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة منها احدهما لا بعينه من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون
المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطية ذكر التابع وبكون التابع بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به
لا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جعلوا منها او دونه
لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتى تفصيلها في قسم الحرف انشاء الله
مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جائنى
زيد العالم والشاعر والدبير والصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لهما جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية
المعطوف عليه والاخرى كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها وصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد
يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة
مع متبوعه لدخل هذه الصفات من جهتها الاولى في المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا بل نعتا قيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو
بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قولهم وما منذرون
في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال
في اماليه لا نسلم ان العاقل في مثل جائنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق
وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف عليها النوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير وان عد العطف
كذلك الداخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه
في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فجعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير
المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كان جزءا مما
اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان
كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد ولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل
جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل به نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو اضرب انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا
وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد ضرب
هو غلامه الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اى ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود

للمنفصل فحسن للاختصار ترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان
المعطوف هو اباؤنا ولا زايدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم
والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل
لكن على قبح والكوفيون يجوزونه على قبح واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال
الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف
الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمر حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى
بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به
فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم
معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزايد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار
في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز تاكيد المضمر
المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني
الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين
لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زايدة بخلاف العطف
فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور
ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وتقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما منفيا في المعطوف وانما
قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما منفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل
والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فانما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء
وهو مفقود في المعطوف واما في نحو رب شاة وسخلتها فيقدر بالتنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة
الضمير كما مر وحملا على الشذوذ اي رب شاة وسخلته شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره
ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه

مفردا

مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف من ثم اي من اجل
ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع اي في ذاهب اذ لو نصب
او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العايد الى اسم ما فتعين الرفع
على ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان للقايل ان يقول هذه القاعدة منتقضة
بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذه التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية
لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط
في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب اذ يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن
ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي لو وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسما على معموليها
بعطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معنى اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا
واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جايز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا
وعمرو خالدا او لا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم
من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وابو بكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني
تاكيد له وذلك العطف كما وقع على قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فهذا
وان كان بحسب الظاهر جايزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين
خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا ياول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع على
بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جاز في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان
الدار زيد او الحجرة عمرو ويعطف الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في الكلام واقتصر الجواز على صورة السماع
لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة بل يحملها على حذف
المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءات اي
عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في
كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وفي ذلك اما لدفع
ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او لدفع ظن السامع

وضرب ضرب زيد صح

به نحو يا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك
المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب
تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او الشمول
اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه
لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع الافراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع وكلاهما
وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول انه خرج المعنى الصفة والعطف والبدل من حد
بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها
٢ فهو يقرر امر متبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ
لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول
حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربنا نحن فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للفظ الاول اذ الضمير
المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا
او جملا او مركبا تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء كلها ويكون المقصود من هذا
التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة محفوظة اي معدودة محدودة
نفسه وعينه وكلاهما وكل واجمع واكتع وابصع وابتع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد
مشتق من بس وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روى وابتع من
التبع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفيفة بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان
اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا لا باختلاف ضميرهما
العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه اي في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين
كالقسم الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر كلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير
العائد الى المتبوع المذكر في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء
كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات الباقية وهي اجمع واكتع وابصع وابتع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة
او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة كذا اكتع كتعاء اكتعون ابتع ابتعاء

واتبعون

41

اتبعون تبع وابصع بصعاء وابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان
فلا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم يصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث
يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله
فان العبد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجي
الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل
ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن
اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع
في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك
اللبس وانما قيدنا بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم الالتباس التاكيد
كلا واجمعين بليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على المشهور
لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع
ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد
بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطية وتمهيدا
الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد
وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترازا عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع
يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا
لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل
المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة
ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن
بنسبته الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطية للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه
اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل هو سبب لما عن اشتمال احد المدلولين على الآخر
اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل المسبب عن الغلط

منه البدل

فالاضافة في الاخرين من قبيل اضافة المسبب الى ذي ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني يتحدان ذاتا الا ان يتحد مفهومهما ليكونا مترادفين
نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل
وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل اي الا هو وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان
فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب عنه انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين
في جواب الطعن انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت
فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني
بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق في [illegible] والثاني اي بدل البعض جزءه اي جزء المبدل منه
نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اشتمال اي بين المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس
اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته
اجمالا وكذا نحو سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم صحتها اعتبار غير زيد فيكون
من باب الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون بدلا منه
بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله
مثل رايت دجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل
عن البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي تكون بان تقصد
اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين
نحو جاءني زيد اخوك ونكرتين نحو جاء رجل غلام للنحو ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة نحو جاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت
اي نعت البدل النكرة من المعرفة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية
ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه
ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب نحو ضربته زيدا لان مضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم
ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول
الاول فيقول اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار او ضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع
غير صفة احترز به عن الصفة توضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من
متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر

لا ارى عطف البيان صح

بحث عطف البيان

فان ابو حفص

نقباء
فان ابو حفص كنية عمر ابن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر ابن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء
واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق
حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا
اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعلته عطف بيان للبكري جاز وان جعلته
بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد واخره عليه
الطير ترقبه وقوعا عليه الطير تالي مفعول التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان
كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه وقوعا بمعنى واقعة حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان
ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان
المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا البناء اي كل ما يخالف فيه اذا كان عطف
بيان حكمه اذا كان بدلا فيشمل صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد ويا زيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا
على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا لكن المعنى الاول اظهر والثاني انسب المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح
الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريف المبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب
اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ونقد
حصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبيهه لمبهمات كما
فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه
كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى
من عذاب يومئذ فيمن قرئ بالفتح او وقوعه مع غيره مركب معه غيره على وجه يتحقق معه عامله نحو هذا المضاف من المركبات الاضافية المعروفة للمبني الاصل
كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب لما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المناسبة
كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة
والتركيب في تعريفي المعرب والمبني فقدم هنا وتقدم ايثار التقديم ما هو مفهوم وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات الاواخر
وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلاث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب بالعكس والمراد ان الحركات
والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية

بتضمين نسخه

كلمه فصل الكتاب حيث قال بالضم رفعا والفتح نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها لحكاية أن الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكم
المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اى آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من
الرجل ومن امراة ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الجزء المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال
والاصوات بالرفع على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا بالاسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض
الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية فلابد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل
في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركات فلابد عند ذلك من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون
والاخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقيين ما وضع لمتكلم من حيث انه يتكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه
الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت موضوع لمن يخاطب به ويخرج بهذا
القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان اسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم
الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب الشرط فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي
المتقدم ملفوظا اما مقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المقدم
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل
المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على انه ثمة
موروث فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غيرات يعدم ذكر القصة بذكرها مبهم
لتعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك
وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير
محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاور العامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت
الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله يتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع
ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل
لمانع من الاتصال والثالث اى الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وسنعرف المانع من الاتصال
ان شاء الله تعالى فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول
يعني المرفوع المتصل ضربت ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما
الى ضربن على صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن على صيغة جمع الغايبة المجهول الماضي وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف

واثر

ضربن

واخر ضمير الغايب لانه ادون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا
وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت
الى انتن هو ان باجماع والحروف اللاواحق لوحقه دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب
المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما
ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع
المنصوب المنفصل اياي اى اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا والياء
الدالة على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي
المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة
لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بدلا من ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين المثنى
والمثنى المؤنث والمجموع المؤنث والمجموع المذكر ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المذكر وبين المثنى المؤنث
واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى
اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنا عشر كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى
الا من علا ومناسبات لا تطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع
فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة
فيما بقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
نحو زيد ضرب وفي الواحد المؤنث الغايبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا
سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب وللواحد الغايب والغايبة
اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل
كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو قام الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير
لا يتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان
عليه في الرفع فلو كانت ضماير لا يتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا يتغير فهما اى
الالف والواو في الصفة حرفا التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المنفصل اى لاجل تعذره لان وضع الضماير

للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وخالف اى تعذر المتصل بالتقديم اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا
على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع الغرض للحصر الا به اذ الفصل ينافى الاتصال وتركه
يفوت الغرض او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اى عامله معنويا لامتناع اتصال
بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو اننى وانك
اى يكون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هى اى تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه
لزم الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو
المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظ يعلم ان مرجعه ما هو على خلاف الظ
وهو زيد والا لا حاجة اليه ولذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب واغا قال من هى له
كما هو الظ ليكون اشمل اختصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل
وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال
العامل حرفا والضمير مرفوع وهند زيد ضاربته هى مثال الضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هى له فانه اسند اليه الضاربة
على زيد حيث وقعت خبرا له وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هى فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا
الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لانه لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشرى ضاربهم نحن وعلى هذا
فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم فى صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا
واحترز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل وكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثانى اصلا فيجب اتصاله فان كان على
اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف من الاخر واحترز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث
فى التكلم تحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الاخر احتراز عما اذا كان الاعرف
نحو اعطيتك اياه فيلزم الانفصال لتعذر المتكلم فى تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن فى اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه
الاتصال ايضا نحو اعطيتكه فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير الثانى ان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بما يفصله وان كان متصلا نحو ضربيك فانه يجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية وقدم
الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربى اياك والاعتداد بالفصل
اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثانى منفصل كما يكون من المتقدمين منفصل لا غيرا على التقديرين الاول
الترجيح فى تقديم احد المتماثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثانى فلانهم تقديم الانقص على الاخرى

فيما هو

٤٧

فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال ما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيته اياك مثال ما لم يكن
اعرف وهو ضمير المخاطب لكن ما قدمته والمختار فى خبر كان اى خبر باب كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت
اياه لانه كان فى الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوى ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد
وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول فى مثل ضربته واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية
اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر فى الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر تقول
انت الى اخرها يعنى لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هى لولا هما لولا هن لولا انا
وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضرورى وكذا الاكثر فى الاستعمال اتصال
المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء فى بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرها فذهب الاخفش الى ان
بعد لولا الضمير المجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت فى هذا المقام مع انه ضمير مرفوع
وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام حرف جر والكاف ضمير المجرور وقع فى موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا
فى نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب وقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى فههنا ايضا
تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل ونون الوقاية مع الياء اى ياء المتكلم لازمة فى الماضى اذ الحقه تلك الياء لتقى آخر الماضى عن الكسرة
بالاسم التى اى اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربنى وكذا نون الوقاية لازمة فى المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن
اى عن نون هى الاعراب نحو يضربنى لتقى آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها فى الوسط حكما بخلاف كسرة لم يكن الذين
كفروا وقبل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى فى المضارع ومع لدن وان واخواتها يعنى ان وكان ولكن وليت ولعل
بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات
كلها ولعل لقرب اللام من النون فى المخرج وحملا على اخواتها كما فى ليت ويختار طرق نون الوقاية فى ليت من بين اخوات ان لعدم
فى ذاتها والحمل على اخواتها بخلاف الاصل وفى من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء
مع قلة الحروف وعكسها اى عكس ليت لعل فى الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا
والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لئلا
فى كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا
وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا او خبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيه ما لا لبس فيه
عند اختلاف الاعراب فى كون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر

مثال

لان الفصل انما يحتاج اليه فيما اذا افعل من كذا لامتناع اللام مثل كان زيد من افضل من عمرو وافعل على
افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن الفصل لكونهما ولا موضع له اى الفصل من الاعراب
عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب
الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره فقوله
امام مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف ان العرب جعله مبتدا برفع ما بعده مثل كنت انت الرقيب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدا ما بعده خبره بدون الواو ويتعين الرفع ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد
التقديم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع ذلك بحكم المفهوم اعم من ان يكون
قبل الجملة او لا فلذلك التقييد بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير
راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة ويفسر ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده
اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهران قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترض بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية
فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا ولئن سلم لزم استدراكه وقوله يفسر بالجملة بعده وفيه تامل نفع هذا الوهم يحمل التقديم على ما ذكرنا
انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدا راجعا الى الشان وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم
الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون اى ضمير الشان
منه الا منفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عاملة معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لان
الضمير كان مستترا او لا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز ويحذف عن اللفظ
باضماره ولا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيفا اى جائزا مع ضعف على صورة ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه
فضلة واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلقى فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة
فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه خففت ان لثقلها بالتشديد
الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى احق بالعمل
فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف
المطلوب منها كما يدل عليه حذف النون وحكم اللزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات
بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى المشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها
حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فان الاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما لا يقبل الاشارة اليه حسية

من نسبة الخبر
محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهى اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم
الى المبتدا والمثناه ذان وتعادوذين بتضاد جرا اى ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب
الثلثة الباقية فقوله هى مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مفيد لكل واحد منها بحاله خبراله ويجى فى بعض اللغات ان فى جميع الاحوال الرفع والنصب
والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هى الاصل فى اللغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا
وقيل ذى الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغى ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما تدمنا على سايرها الفرعيتها وتى بقلب الالف
تعلب الالف والياء ها بغير وصل الياء بها وتهى وذهى بوصل الياء بها وللمثناه اى المؤنث تان فى الرفع وتين فى النصب والجر لا يثنى من ثمانية
الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انهما معربة والجمهور على ان هذا
الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع اين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة
المعرب اتفاقى لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها وجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا او قصرا اى ممدودا او مقصورا
واذ قلت مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة يعنى يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه
وهى ها بزيادتها فهو ليس فى الحقيقة منها وانما هى حرف جيئ للتنبيه على المشار اليه قبل اللفظ كما جيئ به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك
وها ان زيدا قايم ويتصل بها اى باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لا يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك
اى حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضى الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة فى خمسة من انواع اسماء الاشارة
لان المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة
افراد المؤنث منتهى الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهى اى تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعنى
اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا فقلت ذاك واذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين قلت ذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس
وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا وكذا البواقى تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك
واولالك بالقصر الى اولئكن واولاكن ولعل ذلك فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لا تقل ذلك فانه خطاء ويقال ذا
وذاك للبعيد وذاك للمتوسط ولعل المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رئى المصنف كثرة استعمال كل من
الثلث مقام الاخر منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال وتلك وتانك وذانك حال كونهما
مشددتين واولئك كلك باللام اى ضد الكاف الاربع اكثر ذلك فى افادة البعد ولا يبعد ان يحمل ذا الاشارة الى الكلمة
المذكورة سابقا فلما تاك وذانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب والباقى

وههنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنّا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة
في غير الاعجاز الا على سبيل التشبيه واما ما عداها من الاسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اى الموصول المعدود من المبنيات
في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تاما او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من انعال
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا ينحل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها
كونه جزءا تاما لا جزء مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزء الكن لا جزءا تاما او اوليا
وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد
فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقايل ان يقول
يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد
فحينئذ يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحي تصريح
بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم من ان يكون جزئية او غير جزئية ولا يكون
الواقع الا جزئية والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول
عينها بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير اى لا
غيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة شبيه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة
بالحقيقة والشبه جميعا وهي اى الموصول الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان للمذكر واللتان للمثنى المؤنث ويكونان بالالف
في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالذين لجمع المذكر
اللاء بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجرا للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث
الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث وجاء في اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتى اللوات بحذف التاء والياء
وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو قوله تعالى والسماء وما بناها ومن اى من بمعنى الذى فيمن يعقل غالبا يستوى
فيهما المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم في الدار اى اضرب الذى في الدار وايه بمعنى التى نحو اضرب ايتهن في الدار
اى التى في الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى او التى قال الشاعر وبيرى ذو حفرت وذو
طويت اى التى حفرتها والتى طويتها والف الكاينة للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت والالف واللام اى مجموعهما بمعنى
الذى والتى والمثنى والمجموع والعايد المفعول اى عايد الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه واذا لم يمنع مانع

فصل

باب الاخبار
فصل الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاء اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه
بالذى وما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه من هذا الفن من المسائل وتذكره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن
الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار
يصح وفي اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى
او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر عنه لا مخبر بها صدرتها اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها في صدر
الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى في موضع ما هو مخبر عنه بالذى في الجملة الثانية يعني في موضع الذى كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اى لكلمة الذى
واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا لنصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا لمعرفا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا
لكلمة الذى اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه وهذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محل الذى كان له في
الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذى واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى ضربته زيد وكذا اى مثل
الاخبار بالذى الا انه في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول
ان توقع اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا او غير المتصرف
نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر بالالف واللام عن زيد في ليس زيد منطلق وبشرط انه لا يكون في
الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا
بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قايما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اى من الامور الثلثة التى هي تصدير الموصول ووضع عايد
مقامه اى الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اى من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى في
ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذا امتنع في الموصوف بدون
الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزام
وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فتقول الذى ضربته زيد العاقل وكذا امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو
عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان يعمل ضمير الذى جعل في موضع دق القصار عاملا
في الثوب وكذا امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة في موضعه بالحالية وكذا امتنع في الضمير المستحق
لغيرها اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذا امتنع في الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق
لغيره نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان تقول الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول
بقي المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية كانها اما كافة نحو انما زيد قايم

اصنع

واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قايما وموصولة نحو ما عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع

وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ يعجبك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شئ تكره النفوس

وتامة بمعنى شئ منكر عند ابى على والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا او نعم الشئ هى وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا

اى ضرب كان ومن ككما اى يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة

اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة

من لا يجئ تامة ولا صفة واى للمذكر واية للمؤنث لكن في ثبوت الامور الاربعة واستفاء التامة والصفة فاى الموصولة نحو اضرب ايهم

لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى

صفة اتفاقا فلم جعلها المص لكن التى لا يقع صفة اصلا واجيب ان ايا الواقعة صفة هى في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى

رجل عظيم يسال عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهى اى كل من اى واية معربة بالاتفاق وحدها الا ايا كما

في الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التى هى من

الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن

قرئ بالضم ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها تاكيد شبهه بالحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة ويثبت

تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائها مثل يا ايها

كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى ذكره

وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذى على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى صنعته اى صنعته

وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب

لان كونه كل واحد منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اى شئ وههنا عبارتان احديهما ان ماذا كلها بمعنى اى شئ والثانية

ان معناه اى شئ وذا زايدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها كلها بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى الاستقلال لكون ذا

زايدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ وح جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول الفعل المحذوف كما اذا قلت الاكرام اى صنعت الاكرام

ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانى رفعه على ان يكون

منه فعلم بتيسره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال وهو ان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى الذين هما من

اقسام المبنى الاصل انما بنيت لكونها مشابهة لمبنى الاصل فاقيل اف بمعنى اتضجر رواه بمعنى اتوجع فالمراد بتضجرت وتوجعت

بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل رويد زيدا اى امهله مثال الماهو بمعنى الامر

الافعال

وهيهات ذلك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بنى تميم وبالضم في لغة بعضهم اى بعد مثال الماهو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء

بمعناه الذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تعديتها معانى الافعال الامر لفظى وهو ان صيغها مخالفة

لصيغ الافعال وانها لا ينصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا اسما للفظ اسكت الذى هو دال

الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذا العربى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال

ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضى والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على

وفعال اى ما يوزن بفعال الكاين بمعنى الامر المشتق من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد في الثلاثى

انه لا ياتى قولهم وقعا وقرقار وقد اعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما الرباعى فا

على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث

يقم لى الى الان قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة للمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين

لمشابهته اى الفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا ولما ذهب اليه النحاة ان فعالا بمعنى الامر معدول عن الامر

وهذه الصيغة للمبالغة في فاعل قال الشارح والنحاة يدعون ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه فكيف والاصل

في شئ انه لا يخرج عن النوع الذى ذاك الشئ منه فكيف خروج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة في جميع اسماء الافعال

وجها في كلام طويل لا مزيد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى معين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب

وانما قال للاعيان ليخرج باب الفجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع

كذلك كقطام علم المؤنث وغلاب كذلك مبنى في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة ومعرب في استعمال بنى تميم

الا فيما كان في اخره راء اى الا في فعال علما للاعيان يكون في اخره راء فان بنى تميم اختلفوا فيه واكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه

لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علم الكوكب وجه الاكثرين ان حرف الراء مستثقل لكونه

كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طريق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية

الاناسى منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل

للتعجب وحكمه حكم المصادر والثانى مثل صه وحكمه حكم اسماء الافعال والاخر غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه من كونها اصواتا

ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهى على ثلثة انواع منها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول النادم او المتعجب وى

ان يحكم عليه شيئا او به على شئ ومنها ما لم يجر على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بما هو يصوته من نفسه ان نبه بصوت شئ كما اذا

غاق قاصدا كلامه او بانه صوت الغراب عن نفسك وح لا تقول انه يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل الحيوان

اما الزجر او دعاء او غير ذلك كما قلت نخ لاناخة البعير وحج ايضا لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء

فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد حند التعجب ووعى عند اناخة البعير نخ اوغاق عند صوت الغراب فهي في هذه

الحالة ايضا مبنية لا من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات هيهنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية

بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجريها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى

ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت

على لسان الانسان تشبيها بصوت كل شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهايم يعني مثلا اي لا انا

او لزجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهايم ذات القوايم الاربع ولا يتناول ما هو للطيور بل البعض

الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به الانسان

بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير لم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق

قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقان بالاسماء المبنية كان كون ذلك الاول كذا اولى لكونه صوت الانسان من

بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين

كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب انما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان جزءه الاخير منه صوت

فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية وقولنا ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي

منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف

النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اجيب من خرط القتاد والاحسن ان يقول المراد بالنسبة نسبة مفهومة عن ظاهرة التركيب التي

النسبة الاضافية من ظاهرة التركيب وفي تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيبه

مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء والثاني حرفا حرف عطف او غيره بنيا

الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركبت

مثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثلاثة عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد

ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزايد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان

لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من الاسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا

باعتبار وقوعه بعد العدد المنابرة على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين

فلا احد يعني الصيغة من المفردات الدالة على ما ذكرنا ان الجزء الثاني بالحروف واشار ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك الا من مجموع الجزئين لان

او بجزء الفاعل

الفاعل لا يتسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول

من اول الامر فاخذوا اشتقاقا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف

العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون

لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنا عشر واثنتا عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف

الا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب

لانه اخفى في الافصح اي الاعراب الثاني مع منع الصرف مع بناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة

الى الثاني مع صرف المضاف اليه والاخرى اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح

شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها

ما يكنى به المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض

ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويختص بتعريفه الا بتصريح به مفصلا ولهذا الذي لم يعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض

المعين فقال الكنايات كم وكذا وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا

لان اصل كذا اصله ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد

يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث

عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد

ولم يخرج لها منها رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب من الكنايات وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي التي كان

معربا بالكسر ان خرج عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم المفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم بني على السكون اخره

كلمة من لا تنوين التمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط مزية في البناء منحطة عن اخواتها

ليمكن المعنى معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها اي الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب

مفرد لانها لما كانت المعدود وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كالطرفين

تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول ثوب وثلاثة اثواب

مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيهما يبنى عن كثرة صريحا لما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة

جمعية مميزه كانها نائبة معنى عن التصريح بها وقد يحذف من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم

اهلكناها شيء من هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لو افق جر المميز المضاف اليه كما ميز كم الاستفهامية

ابتنا لهم من آية

عليه بجر و ابين في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم
بينة استفهامية وخبرية ولها اى لكم استفهامية كان او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام وهو
صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه اى نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على الانشاء الكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام
فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كل من هذين النوعين
الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين مواقع كل منهما بقوله فكل ما اى كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا
على حسبه اى حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب التمييز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل
والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب التمييز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به
وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل
اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذ جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم
يجعل من قبيل ولم يقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف
الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمل
الجار فنحو تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا
فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر ومضاف فيكون مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم
رجلا اخوتك هذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدا
لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل لو لا دخل تحت قاعدة النصب باعتبار العامل
الكاين فيه ودخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا وكذلك اى مثل كم في تلك الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة
اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا كل واحد منها وهي من وما واي واين وانى ومتى مشتركة بين
الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصين بالاستفهام فمن وما كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلاثة
نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا
شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن يأتني فهو مكرم

وما تقدموا

وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية لانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح
للابتداء وما هو كالاسم الظرفية من هذه الكلمة واين وايان وانى وكيف واذا ان لم يجر بجار نحو من اين ملابس من كونها منصوبة على الظرفية
وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما مرفوعا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وهي مرفوعة
بالابتداء وما بعده خبره ولم اعثر لهذا على شاهد من الكلام العرب فما هو لازم الظرفية اذا كان خبرا لمبتدا مؤخر نحو متى عهدك بفلان اى
عهدك به ولما لم يتات فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو انى وقت مجيئك
اى وقت كاين مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية واما الوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت
في مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه وهكذا في كثير من النسخ وفي بعضها
مثال تمييز كم عمة اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كل واحد منها بالابتداء والاعراب
على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصوب مما سبق من
اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخر ان النصب على تقدير كونها استفهامية
على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاولى ذكره هنا عن قوله وقد يحذف
كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة
من اليد والرجل فيكون منقلبة الكف او القدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك وهذه خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عيرت حلبت بمعنى
خدمت نقلتا اى كنت كارها لها متنكفا منها اتخذتها على كره مني ولخادم من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهو ابلغ في الذم من
الاناس والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع بسهولة في حلبها مشقة وفي ذكر
وخالة اشارة الى انه ذالة طرفي ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال
وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك قد حلبت على عشاري واذا حذف المميز اى كم مرة او كم حلبة
على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وصحح توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على
ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها تسلط عليها تسلط الظرفية والمصدرية واذا رفعت عمة وخالة ندعاء واذا نصبتها
واذا خفضت خفضتها وذلك ... وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل مالك وكم ضربت اى في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف
فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهم او دنانير او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا
او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء او مالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر الحال
او الاخبار انما هو بالنسبة الى مراتبه ضربك اى كم مرة او كم ضربة ضربت او لا ضربات اى كم ضربة ضربته فكم في هذا المثال منصوب على الظرف

مبحث الظرف

اى للمصدرية والفرق بين المعنيين انه اذا كان المصدر للنوع نظر واذا كان للعدد فالملحوظ فى الظرفية الا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان
وفى المصدرية او الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية
الظروف اى الظروف المبنية ودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اى تلك الظروف
ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيا اعرب مع التنوين نحو رب بعلك خيرا من قبل سميت
الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كان ما اضيفت هى اليه فلما حذف صرن غايات ينتهى به الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى
حرف الاضافة وتشبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعهما
عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ودون وه ولا يقاس عليها ما بمعناها فى هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه
فتعرب نحو اذا عرفت ساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى
منها قال بعضهم بل اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وفى الشرح والاول هو الحق واجرى مجراه اى مجرى الظروف
المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير فى حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه
كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذا اجرى مجرى
الظروف حسب لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد
يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر اى فى اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا نجما
مضافا الى المفرد وسهيل مفصول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا نجما يضىء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غايته الاضافة
الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنته الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة لكن اضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى الجملة ولا شهر بقاؤه على بنائه الشاذ فى الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا
كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها
ان يكون الزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها فى الاغلب
والاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت وهذا كثير فى كتاب العزيز لاستعماله القطع علام الغيوب بالامور المتوقعة
وقد استعمل فى الماضى كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اى فى اذا معنى الشرط
هو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها اختير اى جعل مختارا
بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط مثل ان ولو وقد يكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرطية فالمجاءة الاتيان فجاءة من
فجيئة بمجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت كالشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ

فوقوعه بعدها فلا يبالى فى ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او
واقف على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر وقد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما
الفاء فهى للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجات
وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع او مكانه مفعول فيكون
ففاجات لا مفعول به ولا لم يبق اذ الظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اى فاجات فى زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد
لمجرد الزمان نحو اتيتك اذ احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو كقوله تعالى
سبقت اليه اشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضى وبناؤها لما مر فى حيث او لكون وضعها وضع الحروف ويجىء للمستقبل
مثل فسوف تعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها
بالفعلية مثل كان زيد قائما اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجئ للمفاجاة نحو خرجت اذ زيد قائم ولعل مجيئها لم يذكره المصنف ومنها
اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد وانى تكن
وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى
القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وباب
فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف وكيف جاء
الكائنة للحال استفهاما اى حال شىء او صفته والمراد بالحال صفة الشىء لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل
مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو ويستعمل للشرط معنى ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس
اجلس اى على هيئة تجلس اجلس وعند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل
مثل كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما
حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المقدم عليهما نحو ما رايته مذ ومنذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيته
يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المقدم او حكما نحو ما رايته مذ
اليومان اللذان صاحبتهما فيهما اى اول مدة رؤيته هذان اليومان فاذا لم يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليه بالاولية
لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتنى فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول
اول مدة نحو كان اوليته وقتا ما لزمان مدة الفعل فانه معلوم بالضرورة وتارة يكون بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى

للقص اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان
اجزاء مدة عدم رويته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما رايته مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان
اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ ان ذهبت او انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت
مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فيما خرجت مذ
مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتداء وهما معرفتان لكونهما فى تاويل الاضافة لا
اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء ما بعدهما ويرد عليه
انه يلزم ان يكون المبتدئ فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتداء او خبرا فهما اسمان فلا
يعد عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا فى تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى
بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام و
وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤهما لوضع بعضها وضع بعض الحروف وحمل البقية
وكلها بمعنى عند والفرق بينهما ان ما لدى المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وعند يكون فيما كان غائبا عنه وحكمها ان يجر بها ما
نحو المال لدى زيد وقد ينصب فى بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين فى مثل رطل زيتا وكذلك يحذف
ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاتها وقد يخفف الطاء
وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضى المنفى
الفعل الماضى المنفى او الزمان الماضى المنفى وقوع شئ فيه ليستغرق النفى جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف
المشددة لمشابهتها الاخفها وقيل حمل على اخفها عوض منها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل
المنفى او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شئ يستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن
الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الدهر والعائض الذى ينبغى على وجه
والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضاف الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولهذا بنى على الفتح للخفة نحو قوله
يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزى يومئذ فمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب لا يجب اكتساب المضاف
الى المبنى البناء وكذلك اى كالمذكور من الظروف فى جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان وان مخففة ومشددة
مثل قيامى مثل ما قام زيد وقيامى مثل ان يقوم ومثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ او حيث وبهذه المشابهة
ذكرها فى بحث الظروف ويجوز اعرابها لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اى هذا باب فى بيان المعرفة والنكرة من

تنبيها

العين وضم الصاد

مبحث المعرفة والنكرة

اقسام

71

اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع جزئى او كلى لشئ متلبس بعينه اى بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فان
مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتباره مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة
فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهى اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها فى الذكر
الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم
الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث
يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلى والموضوع له جزئى
والثانى الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد
وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة
بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث
المبهمات يعنى اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم
الوضع العام والموضوع له خاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما
فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان
المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع
ما عرف باللام العهدية والجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام الزائدة ليخرج عن اللفظ والميم فى ليس من امبر امصيام فى امسفر
بدل من اللام ولا بعد ما دخلته قسما آخر من المعارف وهو المعرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم
يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اى احد الامور الخمسة المذكورة
يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف
قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيها المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب بان المراد بالمضاف الى احدها اعم من
ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى
اى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد
تعريفها وما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغنى عن التعريف فحمل العلم بالتعريف
وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا
الاسم ما وضع لشئ بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين لغلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم

لفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع
لشئ بعينه غير متناول غير ذلك الشئ باستعمالهم فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى تناول بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام
المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها بما يكون فيه هذا الترتيب
ولم فيها اى اعرف المعارف يعنى امكنها الباعد عن الخفا من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه
ما لا يتطرق فى المتكلم الا يرى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا
المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغايب فلم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف
فان ساير المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا اطنب التفاوت بين
بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واضافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب سيبويه فانه فيه اختلاف كثيرة النكرة ما وضع لشئ لا بعينه اى لا باعتبار
ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما
افرد بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهى ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة
هى المعدودات واحادها كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم
الموضوعة بانه تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت
منفردة فاذا سئل عن معدودة معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا
عن معدودين يجاب بالاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض اهل الحساب العدد
كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هى الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذلع وذراعين
وضين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث او
والاثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كثلثمائة او امتزاجيا
كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول فى الاعداد مذكرة ومؤنثة مفردة ومركبة ومعطوفة واحد
اثنان فى مفرد المذكر وتثنيته وواحدة اثنتان او ثنتان فى مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة
المذكر باعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها للجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امرأة وعشر امرأة
ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر فى المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة واثنتا عشرة
وثنتا عشرة فى المؤنث نحو احدى عشرة امرأة الى آخره بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وعدم العدل الى احد والوحدة الى احدى للتخفيف وتقول
ثلثة عشر الى تسعة عشر فى المذكر نحو ثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر وتسع عشرة فى المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل

قبل التركيب وبتذكير الثانى فى المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة
فان التانيث فيهما من جنسين ولما تذكير الثانى فى احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير فى ثلثة عشر والتاء فى ثنتان بدل من اللام
الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث وفى اثنتان وان كانت للتانيث الا انها لحقت على
وبنو تميم تكسر الشين عند التركيب فى المؤنث اى من عشرة تحرزا من توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنتا عشرة الى ثلث عشرة اخره
الى تسع عشرة والحجازيون تسكنونها وهى اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتحة وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء
منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهى ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اى فى المذكر والمؤنث
من غير فرق وهى ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى العقد آخر احد وعشرون فى المذكر احدى وعشرون فى المؤنث
وبما عدا الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صورة
بل خصها بما عداهما فقال ثم بالعطف اى بعطف تلك العقود على الزايد عليها كما يناد ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من الاسماء
من غير تغير فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون فى المؤنث وثلثة وعشرون فى المذكر وثلث وعشرون فى المؤنث وهكذا
الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد الى تسعة وتسعين مائة والف فى الواحد مائتان والفان فى التثنية فيهما اى فى
المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما تفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزايد عليهما او عطفهما على الزايد
الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغير وتبديل فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة
او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة ومائة واثنتا ن وعشرون امرأة
وعشرون رجلا ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة وكذا الحال فى تثنية المائة والالف ويجوز ان يعكس العطف فى الكل
ونقول واحد ومائة الى آخر ما ذكر والاصل فى ثمانى عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها اى اسكان الياء
لتثاقل المركب بالتركيب كما فى معدى كرب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما فى قولك جوارى
اذا حذفت الياء الا ان الذى سوغ ذلك فيه كونه مركبا فرعى زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة وفى ارتضى يجوز كسرها ليدل على الياء
المحذوفة لكن الفتح الاولى ليوافق اخواتها لمفتوحة الاواخر كهى مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع فى بيان تميزاتها
والابتداء من الثلثة فيما لانه لا مميز للواحد والاثنين كما يصرح به فوق ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اى مجرور مجموع لفظا
رجال او معنى نحو ثلثة رهط واما كونه مخفوضا لكثرة استعماله وفيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون واما كونه مجموعا
ليطابق المعدود العدد الا فى ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا اماتين ميزوا بها ثلثمائة الى آخره وكان قياسها
ان يجمع نحو مات ومائين لان الجمعين لاحدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو مائون والثانى جمع المؤنث وهى مات ولا يجوز اضافة العدد الى الجمع

المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مات لكنهم كرهوا ان يلي التميز المجموع بالالف والتاء بعدها يعود والمجي بعدما هو في صورة الجمع بالواو
اعني عشرين الى تسعين على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ
يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصير الثلثة اسماء
كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء
وانما جوزوا ثلثمائة امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء واحدا لبطرد بمائة امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر
يكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل جمعهما كما قال تثنيتهما لان استعمال جمع مائة
مرفوض لا يقال ثلث مائة رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الف رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت المائة والالف
من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزها على طبقه لكنه لما كانا في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها
في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزها المفرد على قلته رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كالفظ الشخص
اذا عبر به عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود المذكر واللفظ مؤنثا كاللفظ النفس اذا عبر بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد
التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة الشخص فانت تريد النساء واعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث الشخص
اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد او واحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجال ولا اثنان معه
اثنان رجلين بل يذكرون ما يصلح ان تكون مميزها على تقدير ذكر التميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التميز
صالح لان يكون تميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنية عنهما اي عن الواحد اذا كان التميز مفردا
وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فذكرهما
عن التميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني لم لا يجوز ان يكون مفردا
اثنان رجلا قلت لما التزموا الجمعية في مميز ساير الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنية ولا يبعد ان يق
انه لا يميز الواحد والاثنان استغناء بلفظ التميز اي بجواهر حروفه المصورة بهيئة حاصلة الفاعل للحوق علامة الافراد اعني التنوين او علامة
الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به
عن الاثنين على حدة ولاختار ولحوق العلامة التي هي اخف عن ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون
لافادته اي افادة لفظ التميز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد في ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد
التميز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد على حدة فيقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير
المفرد عددا انقص عن عدد ذلك المفرد بواحد الثاني المذكر فيقول الثاني للمذكر ونحو ذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمامه

اثنين

فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدا من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره وكذلك الثانية في المؤنث
على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول عشر في تلك الحالة لا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق
العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبة من المتعدد عن غير اعتبار معنى التصيير
والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث لكن من غير اعتبار معنى التصيير انما لم يقل الواحد والواحدة
لانه يدل على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في
كذلك الثالثة عشرة والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء
الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع وتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذلك في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المؤنث كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والا
لانه اسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلث عشر رجلا فلم يؤنث للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومن ثم اي من اجل الاختلاف بالاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما اي في الاول اي المفرد من المتعدد المقول باعتبار
ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص منه اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني
اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة او خامس خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي احدهما لكن لا
بل بلفظ باد وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة ولا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول
في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر ملحق بعشرة رجا بناء على الاعتبار الثاني
بمعنى الحال خاصة لان اعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف جزء الاخير من المركب
الاول الذي بناءه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسع عشر فيعرب جزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء
الباقي لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحث ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر
واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة سواء كانت العلامة حقيقة
كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي في المؤنثات السماعية
او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونعل وقدم واذن وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بخلاف
المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كحبلى
او ممدودة كحمراء وحمراء مقدرا وبعضهم الياء في قولهم ذي وهي مدعيا انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث
مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامراة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة

جمل واللفظي بخلاف اي متلبس بخلاف المؤنث الحقيقي اي ليس بإزائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة

او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مصدرة فيها بدليل تصغيرها

ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته وتوعره واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مظهر حقيقيا ولفظيا ومظهرا

فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ابدا تاما بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ بالخيار في الحاق التاء وتركه

اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع

التانيث فيه لفظيا واستغنى به عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه

الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة في صورة الفصل ايضا لاحتاج

بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي

امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزينب اذا سميت به امرأة

يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زينب لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا

المذكر السالم لانه لو الحق جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون وكالزيدون جاءت مطلقا سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك

او مذكرا نحو اذا جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع

العاقلين من جموع غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا اسالما فان ضميرهم الواو لا غير نحو الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت هو

المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي فعلوا اعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع

ولا يام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم

وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث فظ لان هذا النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير

كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كان حاله على حقه فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء

لنقصان عقول من يجرى مجرى غير العقلاء المثنى ما الحق اخره اي اخر مفرده بتقدير المضاف وقد وجد قوله ونون مكسورة قوتا مع لو لحظ ها الا لا

التعريف لا على مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حال الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي

حرف كان قبل الياء حالتي الرفع والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة والتنوين مكسورة

الفتحة اي صورة الرفع وهي نتيجة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك الملحق واللاحق وحده او مع الملحق ولا باس

على لحوق النون وعدم دلالة الحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا هل امران من امور القلة على شيء صح ان يتوجه الا موره الثلاث

غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة جزئين من الامرين على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كونه ذلك المثل من جنسه

اى من جنس

٧٤

اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثل ما يماثله في الوحدة والجنس

عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد الا انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين

فلا يقال قرآن ويريد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب

والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين وهما القمر والشمس قلنا لما جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء

لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيتماثلان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا

في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى الادعاء لتسميتهما للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما

وليأول بالمسمى به ليحصل تناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراك اللفظ

وهو الذي اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها زيدين فلا اذا

لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يأول الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها

مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد

لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى

فقال فالمقصور اي اسم المقصور وهو ما في اخره الف مفرده لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر ان كانت

عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما زاد

احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي بخلاف المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لكان الثقل

والا وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان في متى حين جاء مسمى مطلقا او كان

على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى قلبت بالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما

وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر

كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة وللمتنسك من قرا اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة

للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها حمرى بالفين احديهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة

طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا نحو حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والياء

الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت اصله وقتت واجوه ووجوه وربما صحت فقيل حمرا ان حكى المبرد عن المازني

ياء نحو حمرايان ولا اعرف قلبها ما اولا اي وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق

او منقلبة عن واو او ياء ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة

فيهما قلبت الهمزة

في الصورتين الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء وفنا
واو لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه
العبارة انه لا يجوز ان تقع في رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور رديان بالياء فكان ينبغي ان يقول للنص ولا في جهان
لام الصمد فيكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكن قد تفحصنا
كتب النحاة كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا ما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي انه قد ينقلب المبدلة من اصل ياء وهذا
اعم من ان يكون بهذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيهما
وحذفت تاء التانيث التي قياسها ان لا يحذف عن اخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما
على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالهما بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بهما بدونهما
صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوها وقيل خصي واليه مستعملان وهما لغتان في خصية واليه وان كانتا اقل استعمالا منهما والمقياس
حذف النون خاصة مستمرة اي في بنيانا بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس
في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بنيانا بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف
اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة او بزيادة او نقصان
او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيرما
ثابت مستقر حال من هذه الحروف ودخل في قوله بتغيرما جمعا السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء وتغيرت الكلمة بهذه الزيادات
الى الصيغة الاخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم يدل عليها وضعا فقد يدل عليها استعمالا واسماء المجموع
كرهط ونفر وبعض اسماء العدد من الثلاثة الى العشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده وبقوله
واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذا بقوله بحروف مفرده خرجت اسماء المجموع والعدد فنحو تمر مما كان الفارق بينه وبين واحده التاء
ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس
يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا حجر في
الالتزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع الاسماء المجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر
وركب جمع وقال الفراء وكذا الاسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق
ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة
فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون للمذكر وتارة

لمؤنث

عوضا عن الحركة

لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون
او النون على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك الملحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه
اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل
عليه والكثرة في الواحد قبل ثبوت اصل الفعل الا ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره
ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كالقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها
حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالة النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت
لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي يجمع مقصورا اي الفا مقصورة
الالف لالتقاء الساكنين وبقي الحرف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل على الالف مثل مصطفون
في الرفع والمصطفين في حالة النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء التي لتحركها وانفتاح ما قبلها الفا حذفت الالف
وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه
علم اي بكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك ليكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه
فللمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس
لم يجمع هذا الجمع والمراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظا او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان
فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمين رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا
لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة يقلب واوا فيبقى صورة علامة التاء والمقصور يحذف ويبقى
الفتحة ما قبلها دالة عليها وشرط اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسمي الفاعل والمفعول
يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا
صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين
افعل التفضيل الكامل الدلالة على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصيغة مع المؤنث بل
يكون للمذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقع فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان كندمان ندمانة
فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون ذلك الاسم المذكر مستويا فيه
اي في هذه الصفة والتذكير بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو
والنون ولا بالالف والتاء فانه لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل ينبغي ان يجمع جمعا يستويان فيه

مثل جرح وصبر والشرط الخامس ان لا يكون ذلك الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة وسيابة كراهة اجتماع جمع المذكر
وتاء التانيث ولو حذف التاء لزم اللبس لو قيل علامون ويعلم انه جمع علام او علامة ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة مثل ما مر في التثنية
وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذه لانتفاء
التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ ومنها سنين
وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ ومنها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه والمؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق
اخره اى اخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك
المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط
صحة جمعه ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحايض لانه لا يقال في جمع حايضة حايضات فلو قيل حايض ايضا حايضات لزم الالتباس
على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب
الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء تانيثها غير حقيقي لا يراد فيها
بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاينات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير
اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة
بدليل المتبادر من تغيره يكون لحصول الجمعية فلا ينقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير
في تعريف الجمع مطلق فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزايدة كما يدل عليه
ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سوا كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كلمة وجمع القلة وهو ما
على اثنة وعشرة وما بينهما افعل واى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس
هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كالمسلمين او مؤنثا كالمسلمات
ان ظاهرهما جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق
على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث
يعني بالحدث معنى قايما بالغير سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع
بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده نحو جلست جلوسا وجلسة جلسة مثل العادية والعافية وويلا وويحا
مما لا يشتق الفعل منه لا يكون ... وان كان لاخير اى ... كالطلاق ... الثلاثي المجرد سماعي اى سماعي ...
عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب الصرف وفي غيره اى غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس

اى قياسيه

استخراجا

٧٧ اى قياسية كما تقول كلما ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكلما ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال نحو اخرج اخراجا واستخرج
الى غير ذلك مما علمته في علم الصرف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس
وغيره اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا الغد او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه ولهذا
لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون معه ... واذا كان مفعولا
فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني
ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الظرف ومفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين
نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه اجنبيين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
فيهما محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لكن
فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيد الحاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا
مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل
والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه من اقوى مشابهته للفعل لكونه نكرة نحو قوله ... دفع الناس
اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له عليها بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب
واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل وكما لا يدخل لام التعريف على ان
ينبغي ان لا يدخل على المصدر الذي هو المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين الشيء وبين المقدر به فلم يات شيء في القران من المصادر
باللام ... في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان المصدر مفعولا مطلقا ضربا
غير اعتبار الابدال من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان
مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف
فعله لازما نحو سقيا وشكرا الرحمة له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية
للبدلية نحو قوله وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام
المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل
اى حدث فيه موضوعا لذلك الاسم لمن قام به الفعل اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به لكان اولى لان ما لجهل امره يذكر للمفعول
ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا بازمنة الثلاثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل
فيه المحدود وغيره من المفعول والصفة المشبهة وغيرها ... قوله لمن قام به ... قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل

ثابت ولا ظم ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به الحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان انضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه
قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فيبقى لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف
المص واسند المخراج اسم التفضيل على قوله بمعنى الحدوث كما اسند واخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم
ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت وليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف
ويعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ المبالغة واسم الفاعل فيما حصر وجعل الحكم صيغ المبالغة من احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة معناه
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش وآكل وكلما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل
مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة نحو حسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه
او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة
مع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في تفضل وتفاعل وتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة
فيما وضعت موضع المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان المثال الكسرة الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون
الميم مثالا يكون لكل من قسمين الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان
الى اثنين او ثلث يكون هو ايضا كذلك وكما ان فعله متعد الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له او المفعول معه او المفعول فيه وساير الفضلات
كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي يشترط عمله من معنى هو زمان الحال والاستقبال
بيانيتان وانما اشترط احدهما لانه عمله لشبه المضارع فيلزم ان يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال
اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم
باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن ويشترط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه
المتضمن وهو المبتدأ او الموصوف او الموصول او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وقد جاء الضارب ابوه
وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسا او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي
كلا وان لان النفي والاستفهام بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان
فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار ولم يذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته
لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانهما

من قبيل اضافة

من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وتقدم الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل
غير ما اضيف الى اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب
المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع
تقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة من عدل من صيغة الفعل الى صيغة الاسم
لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى صيغة اخرى بحيث عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه
وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به على هذا
ان يكون وضع المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كان داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم
الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ما فات
من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذا المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اي اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل
وشرط لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا
الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل
في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا معموله للحذف اي يجوز حذفها في وجود
هذين الشرطين لقصد التخفيف بطول الصلة بها كقراءة من قرأ والمقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل
لذائقو العذاب بالنصب فحذف فيها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول ما اشتق من فعل
اي حكمه موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب وتعدد اقامة
ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل مط سواء كان وضع لتفضيل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة ذلك الاسم
الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة
اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول لكن يخرج بفتح الواو اما امره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط
اي اشتراط عمله باحد الزمانين ولا اعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان مفردا باللام يعمل بمعنى
الماضي ايضا نحو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان ههنا مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى
غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث ما اشتق من فعل لازم
احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا من نحو قائم وذاهب

من رحم

من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة وما اللازم اعم من ان يكون لان ما ابتدئ عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق
بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يرد رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له كالكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت
كذلك بحسب العوامل اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانها بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة
الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة فاعل الذى هو وزن اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجى صيغة من صيغها
قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة
وخص المخالفة بصيغة اسم الفاعل لبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به
عملها المشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها
اشتراط الاعتماد معتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها
قسما قسما اى بالنظر الى الاحتمالات العقلية وبيان حكم كل قسم وتسمية كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة متلبسة
او مجردة عنهما على كل من التقديرين معمولها اما مضافا او متلبسا باللام او مجردا عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة
ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة
فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية الصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التميز اى جعل
معمول الصفة تميزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التميز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف التميز وقال البعض
على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه
فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه
فهذه التراكيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة وذكرها للتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك
هذا التركيب فى كونه امثلة وحسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على الحسن الوجه اى هو ايضا بوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه
بادخال اللام فى الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العطف اشارة الى انه شرع فى قسم اخر
من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت الصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه
وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها
الاقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال
منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافا الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه

غلام

من وال

علا لعدم افادة الاضافة خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه لوجودهما
ان يكون باللام مضافا الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجهه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجهه وان افادت التخفيف بحذف الضمير او
فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف فى
الصفة مجردة فيها عن اللام مضافا الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر
والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة ووجه الاستقباح وانهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ اقصى الممكن منه
ويقبح على ان يقتصر على اهون التخفيفين اعنى حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير لاستغنائه عنه بما استكن فى
الصفة الذى اجازها بلا قبح نظر الى حصول شئ من التخفيف فى الجملة وهو حذف التنوين والبواقى من الاقسام الثمانية عشر التى خرج
من الاقسام الثلاثة المذكورة وهى خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اى من تلك البواقى اما فى الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه
والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما فى المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعهما
وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما فى الصفة والاخر فى المعمول
مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه
منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفع فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان
الضمير غير ظاهر فى الصفة مثل ظهوره فى المعمول واحتيج الى قاعدة ليظهر بها وجوده وعدمه فرق وثنى وجمع معمول الصفة فانه لا ضمير فيها
اى فى الصفة لان معمولها فاعل لها ولو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهى كى تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله
الظاهر وجمعه كذلك الصفة لا يثنى ولا يجمع لتثنية معمولها وجمعه والا اى وان لم يرفع معمول الصفة بها بل ينصب او يجر ففيها ضمير الموصوف فيكون فاعلا لها
فتونث اى الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها او حسنة وجه وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنا وجها وتجمع
ايضا اى الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى المفعول
واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه عن الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى
غير المتعدى الى مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما
تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب وبنصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا
مثل زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه لم يعلم ان ابيه فى المثال الاول مفعول الضارب او فاعله نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان للمعطى
او مفعول اول اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب برفعه ونصبه

ويحد اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف وقام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد الشمول لتسمي اسم التفضيل
اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة
بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف تخرج اسماء
الزمان والمكان والالات لان المراد بالموصوف مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغة افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا
بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد ولا مزيد فيه ليمكن بناء
افعل فعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا يتسع الزيادة وهي ثلثة احرف
ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام
حروف ثلاثي مجرد او بعض تمام حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوايده او ممتزجا منهما
فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير
اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما الالتبس ان المراد ذو حمرة فلو بني له يلزم الالتباس اذ لم يعلم ان المراد ذو حمرة
او زايد في الحمرة او الاعور وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة
مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي
مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على معنى لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى
غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال اللون وعمى مثال العيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري
لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق لكنهم
حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يدل الظاهر من اثر البلادة كما حكي ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام
وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلدها ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت
انا فمن انا فيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل والله
لمن يكون اثر جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقولون بذلك على ان الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يبقى من الالوان والعيوب
الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الجاري في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل
لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصر على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو
اعذر والوم واشغل واشهر واعرف من هو اشد معذورية والوم اي لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه

وهي استعماله

وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد من ذكر الغير الذي
هو المفضل عليه وذكره مع من ولا اضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه فيكون قبله
لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي شخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد
فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل ولا يكون ذكر اللام ومن لغوا واما قوله الشعر
لست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل
ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقدر في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه من
مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة
على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم وانما يلزم تفضيل على نفسه وانما كان هذا الاستعمال الاكثر لان
وضع افعل التفضيل الشيء على غيره فما لا ولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم
اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيهم في هذا المفهوم العلم مثل زيد افضل
الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني
ان يقصد به زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اي اسم التفضيل الى ما يضاف
للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر حسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه
فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة
من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد
اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة
على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون
او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه معه والمطابقة
اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم
وهند فضلى الناس والهندان فضليا هن والهندات فضليات هن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة اي من مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لكونهما فارقة بينه وبين باب احمر
فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا قرينة

بل ان وجد

لكن العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما اختص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مضمرا او مظهرا

بعدم ما يوهم ذلك فانه دال على الفعل الثالث قال التفتازاني هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل

فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما ايهام الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو

رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة

ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته

الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى ضعا سببيا هو في اللفظ لشىء معتمدا عليه بان تقع نعتا له او خبرا عنه او حالا عنه وهو في المعنى صفة

لمسبب مشترك بين ذلك الشىء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشىء الذى اعتبر اولا على نفسه

اى على نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول ليكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانى مفضلا عليه منفيا

خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو

يثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد

وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشىء وفي المعنى لمسبب ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب ليتيسر عمله فيه كالصفة

المشبهة لانحطاطه رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في المظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط

ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه آخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن

من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلق المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار

ولذا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل الخروج عن المعنى التفضيلى كما سيتضح

وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اى

احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفى

لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فينبغى اصل

حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد

دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفى

لا يلائم المدح فينبغى اصل الحسن ويتوجه النفى الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام

فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة نفى الزيادة ايضا لان الزائد على شىء ما يساويه مع زيادة

فيصح ان يقصد به عرفا نفى المساوى مطلقا ولو في ضمن الزايد فانتفى الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين كل رجل دون حسن كحل عين

رجلا فضل

٨٠

زيد وذلك لكمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغى ان يكون عمله في مثل ما رايت

ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل

في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلى فاذا زال بالنفى زال بالكلية ولم يبق

له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في

التفضيلى فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بينه

وبين معموله اى ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبى هو الكحل اذ كل ما ليس

من هذه الحيثية فهو اجنبى له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معموله من هذه الحيثية ولا يخرج عن هذه الحيثية ما عرض له من

معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر اذ العامل الحقيقى هو معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا

حينئذ من معموله من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن

معناه تقييد ركيك كذا لو قيل بين العينين ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اى الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتقييد ايضا

ليسا من قبيل العبارات المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيهما ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر عنها على وجه يطابق المقصود

بلا زيادة ونقصان اراد ان يبين على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارات اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل بها التقريب

الى ما انشده سيبويه واستشهد فيه على اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد

باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر بعقد ان ضميره وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر

ظهر معنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف لو كان لكان

من قبيل تفضيل الشىء على نفسه اذ يصير الكحل فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التى كان الكحل فيها منفصلا عليه قلت ما رايت

زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا

ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل منه من زيد او تقول معنا ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها

في غيرها فيلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد احسن ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل

بالابتداء لانه نزع الاولى لان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى

ما رايت كعين زيد الى آخره ولا يماثل قول الشاعر وانما ذكر البيت ليكون مستدلا بما هو قبيل المماثلة قوله مصور احسن في المثل وان

المماثلة الكاملة لو ذكره اذ هو في مقابلة قوله وادياه هو مذكور ولانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور ولان تمام البيت

مررت على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاتية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى

اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جمع الراكب وهو مخصوص براكبي الابل الثانية
من ابى اوى كالنجية من نجى اى مكث وهو المكث والثاني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية
القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى
التقديرين حين يظلم ظرف لمعنى التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما عاطفة او حالية واقل صفة واديا والجار فيه متعلق باقل
والمجرور عايد الى واديا وركبا فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتاتي تميز عن نسبة اقل الى ركبا او منصوب على المصدرية اى اتيانا تأتية
واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في
مصدرية وساريا اى ركبا مفعول له والمستثنى مفرغ اى واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا يقول مررت
على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين اخذه الظلام واديا يكون توقف الركب به
اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا في وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا بالتنبيه
فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منهم بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة
الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة ووجه علم من دليل الانحصار
حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدد مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها
بتعريفه فقال الفعل ما دل اى كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اى في نفس ما دل والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
ثم رجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكره في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى
اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى الفاعل ولا شك ان النسبة
الى الفاعل معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولا وصف في تلك المعنى بالاقتران بالزمان
تعين ان يكون المراد بالحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا تحقيق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا
بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل ولقولنا وضعا
خرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به
بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض
الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او تقليل الفعل او تحقيقه ونحو شيء
من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لانهما لا يدلان على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم

لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلاء النهي او لتعليق الشيء بالفعل كأدوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل
ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق التاء الساكنة التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا لما له فاعل والصفات استغنت
عنها بما الحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعليها فلا جرم اختصت بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها
بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد به نحو افعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا لما له
فاعل والفاعل انما يكون للفعل او فرعه وحطت فرعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم متساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان
المستكن اخفى والحصر فهو بالتعميم اليق ولحسد الماضي ما دل اي فعل دل بحسب الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه
قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله
ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة هو بحسب الوضع
فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى
اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب وشرطا
وجزاء يقول ان ضربتني ضربتك في ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير ضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون نحو ضربن ضربنا
كراهة اجتماع اربع الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة الاتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه مبني
على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها للمجانسة لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت
اي حال كونه متلبسا باحد حروف نايت في اوائله يعني الحروف التي جمعها كلمة نايت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل
مشتركا بين زمان الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اي وتلك
المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصصه بواحد من زماني الفعل والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب او بسوف
فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يتخصص بواحد من معانيه بواسطة القراين وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى اذ معنى
المضارع في اللغة المشابهة المشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف
الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب
كانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين غايبتين اي حال كون
المؤنث والمؤنثين غايبات او ذوي غيبة والياء للغايب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهو الواحد المؤنث ومثناه تعرلة غيرهما بالجر
على البدلية من الغايب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه بهما عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حالا وهو اولى
لموافقته السابقة وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كدحرج او لا كاخرج ومفتوحة فيما سواه

خرجت صح

في قوة قولنا

اي فيما سوى ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويتحرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه لما كان هذا الكلام

وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون

نون التاكيد لشدة اتصاله بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة

جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتهما نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب فاعرابه رفع ونصب

فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان

مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطبة المؤنث مثل تضربين وتضربن فلذلك سبع صيغ يضرب

وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الوحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال

لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب لم يضرب والمضارع المتصل به فلذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك

مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي يحذف النون حالة الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كان في الاسماء تابع الجر مثل يضربان وتضربان ويضربون

وتضربين ولم يضربا ولم يضربوا الى آخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا اي في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول

يرمي والفتحة لفظا اي في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي يحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة

اسقط حرف

المناسب لهما نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي يحذف

في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته

الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع

لانه اذ يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما

نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول

الذي ضارب وهو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكتفي بوقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب

فعلا وعن نحو سيقوم بان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن كاد زيد بان سيقوم صح

ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصل لا ابدلت الالف

نونا وقال الخليل اصله لا ان فخفف كما بشر في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخففت وقيل اصله اذا الظرفية نون عوضا عن المضاف اليه

وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزايدة في خبر كان المنفي نحو ما كان

لان هذه الثلاثة جارة فيمتنع دخولها على الفعل لا بحمله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل

وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والفاء عاطفتان وانهما بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل

يكون

يكون عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني ايلك وفي لا تأكل السمك وتشرب

اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان اتى تنتصب به المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثال ان تصوموا

خير لكم مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم

بخلاف ان الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع

بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار دلالته على عدم

يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري فيما بعده الوجهان ولن

ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا ولا يلزم ان يكون في قوله ولن ابرح الارض حتى ياذن لي تناقض لان لن

التابيد حتى يأذن الانتهاء واذن الذي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي ان لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانها

اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنتصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد ما قبلها فصار كانه سقط حكما كان عطف على لم يعتمد

بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المنصوب بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال

فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك

وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثالها لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ

فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلا آخرا اتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر

واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع

باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناه التسبيبة اي سببية ما قبلها لما بعدها

كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله

وان كان بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كونه حتى بمعنى كي للنسبة او الى لانها من الغاية مثل اسلمت حتى ادخل

الجنة مثال حتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان المتكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى

الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله ولا بالنظر الى زمان المتكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال الى فيحتمل ان يكون ماضيا

او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال حتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها تحقيقا وان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال

بان الحال تحقيقا اي بطريق تحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت حتى ادخل البلد

فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول هيئة هذه العبارة فوقعا بقيت ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية ايضا

يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة بمعنى

حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستانف كان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم فرفع اى بعد حتى لعدم الناصب
وبجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان
لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اى ومن اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية
ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى لرفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان
يكون فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء لانقطع ما بعدها عن ما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا يقتضي الخبر وامتنع
الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى ادخلها كانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك
بوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها
فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل
فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله التامة
عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اى جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف
سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب
بها المضارع هي لام تاكيد لنفي بعد النفي لكان لفظا مثل ما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان
قيل اذا اصل الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله ذا
او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بعدها لا نصب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية
اى سببية ما قبلها لما بعدها لا والعدول من الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث تدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة
والثاني ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة ليعطف الكلام بتقديم الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي لا تشتمني فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم
اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ما يكون منك
اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التخصيص نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه
اى ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا
تنزل بنا فتصيب خيرا اى لا يكن منك نزول فاصابة منا خبر فيفيد الجملة في هذه المواضع معنى السببية مقصودة والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل المصدر معطوف
على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي
ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون ما قبلها

اى قبل الواو مثل ذلك اى ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما يقول
مثلا زرني واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس
واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اى بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها
لا ان ان ايضا داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي
يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بالى التي بمعنى الى اى لالزمنك الى
اعطائك حقي والعاطفة اى الحروف العاطفة سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فبغير اشتراط ما ذكر من الشرط
تقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم
تشتم ليس من الحروف المذكورة فتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا معطوف
اول المعطوفات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى
وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان يحمل العاطفة مما ذكر
كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل فلم يكن في الاجمال وان خص به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم
ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كساير ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان
ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على الاسم
نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه وارادة تاضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما
فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل
عليها التي بمعنى الى لان معنى الاولى اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اختصت بنصب ما بعدها للتنصيص على
والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهار ان مع اللام الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول
بمعنى كي عليها اى على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة يضمر في غير المواضع المذكورة
من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب
ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وينجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عن لا
استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اى وتجزم المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من
الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اى كلم المجازاة ان ومهما واذ ما وحيثما فاذ وحيث
يجزمان المضارع مع سولهما ما او كلاهما ومن واي ومتى وانى واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد واما

فلان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعدد استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات والامع اذا فلان
انما يجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم ويجزم المضارع بان مقدرة
ويجئ بيانه ان شاء الله تعالى بلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفي المضارع ولا يبعد ان يجعل الضمير للماضي او برجع معنى ماضيا ولما مثلها اى مثل لم في
النفي ويختص اى يختص لما بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم اى
ولا يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولا ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى ويختص
لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان
لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع
اى ينفى بها فعل مترقب متوقع يقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي
اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى
لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اى لا النهي التي هي ضد لام الامر
وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل
تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اى لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين
ليجعل الاول سببا والثاني مسببا ولا شك ان كلم المجازاة لا يجعل الشيء سببا للشيء فالمراد بجعله الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء والملزومية
ويجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة
يصح بها ان يوردهما في صورة المسبب والسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام
له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه في هذا بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند
الناس سببا للاكرام عنده ويسميان اى هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني والثاني جزاء من حيث انه يبنى على الاول ابتناء الجزاء
على الفعل فان كان اى الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع
لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اى فيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو
اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول ان اتاني زيد اته او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا كما تفصيله
نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا له اى لم يقترن بقد سواء كان ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط
فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي

المحقق

المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه اى الجزاء وان كان
مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم
تأثير الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء ويترك
في تغيير المعنى بحيث خلصته لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن فيها نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف
ومن عاد فينتقم الله منه والا وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد
كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير
لا تأثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى الرابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لن او
الى غير ذلك كالتمني والعرض ففي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجئ اذا المفاجأة مع الجملة الاسمية الجزائية
التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء
وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون وان التي تجزم بها المضارع حال كونها مقدرة بعد كلام نحو زرني اكرمك اى ان تزرني
اكرمك والنهي لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعل خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه كان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني
نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اى ان تنزل بنا تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء الجملة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم قصد السببية اى سببية ما تقدم له نحو ان تقدر ان مع مضارع يوجد مما
تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقديرها بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا
يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة
سببية فعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء مجزوما بها نحو اسلم تدخل الجنة
فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدرت ان مع الفعل الماخوذ من اسلم
وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت
ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر
تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف قرينة الشرط المثبت والفرق
قرينة قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى
في طغيانهم يعمهون ادعهم او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الكلام هكذا في بعض النسخ

في بعضها مثال الامر وكان المراد بصيغة الامر انهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتها في بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر
من الافعال اشتهر في معنى المصدر ايضا فان الدال على الطلب المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب
شامل لكل امر غايبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احترازا عن المجهول فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احترازا عن
والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرا على صيغة الخطاب وعن مثل ليضرب زيد وحكم آخره اي الامر في الحقيقة عند
الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببها وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع
المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه فيقول اضرب اضربا اضربوا اخش واغز وارم
لم يضرب لم يضربا لم يضربوا لم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك
اسكن آخره وجعل ما يبقى امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع من باب افعل والمراد
بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما يبقى بعد حذف حرف المضارعة لتتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون
الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول
وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء مكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو
فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح بالماضي من الرباعي نحو اقتل مثال ما يكون بعد حرف المضارعة ضمة اضرب مثال ما يكون بعده
كسرة اذهب مثال ما يكون بعده فتحة وان كان رباعية فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين
في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي الفعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضيف الفاعل اليه لادنى ملابسة او على
حذف المضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله
المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي يحذف فاعله واقيم المفعول مقامه ماضيا غير صيغته دفعا للبس
بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير وزن غريب لم يوجد في الاوزان الخروج من الضمة
الى الكسر وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ابعد لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه
مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا
يلتبس بصيغة المضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله يضم الثاني والثالث ومعتل العين اي ما يكون عينه حرف علة
لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف فانه لا يعل فيه عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في روي وطوي قيل الاصوب ان يقول معتل العين
عند الفاء لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر المعتل العين
في المبني للفاعل من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصارا

بيع وقيل

٨٥

بيع وقول فابدلت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع بالاشمام وهو فصيح من نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي تحقيق هذا الاشمام
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في
المواضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين
هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوايل هذه الحروف وجاء
ايضا على ضعف قيل قول بوع بالاسكان بلا نقل حركة قلب الواو ياء او لسكونها وانضمام ما قبلها وشذ اي مثل باب المجهول من معتل العين من
المجرد باب المجهول من معتل العين باب الانفعال والافتعال نحو اختير وانقيد في مجي لغات الثلاث فيه اذ تشير فيهما وشمل قيل وبيع بلا تفاوت
استخير واقيم اذ ليس في ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس
اذا اسكن ما قبلهما ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي لم يسم فاعله
المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة
العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كان او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها
المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل متعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كان فعلا لا بد له
من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور او القيام والاسناد هذا الفعل صادر عن الفاعل وقايم به
ولا تسمى في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي
كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول
فهم الفعل وتعقله بدون نحو هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه
له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جايز وغير المتعدي لغيره متعديا
اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته
او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى
اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل الكثير كاعلم والعلم بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل
ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة زاد مفعول لغيره هو المفعول الاول واما الافعال الاخر نحو ارى وهي
انبا ونبا واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدي الى الثلاثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه
المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار كقولك اعلمت زيدا ولا استغناء عنه كقولك اعلمت
عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعول اعلمت في اعلمت عمرا منطلقا في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما

وهي ظننت

افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايض وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي التساوي الطرفين

وحسبت وخلت وهذه الثلاث للظن وزعمت وهي يكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلاث للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة

الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه من الظن والعلم كما اذا قلت قام زيد قايما فقولك علمت لبيان انما انشات هذه الجملة عن علم

واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قايما فقولك ظننت لبيان منشا الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذا في الافعال فتنصب هذه الافعال

الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولاها ومن خصايصها اي خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصايص افعال القلوب انه

اذا ذكر احدهما يجب ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها ما دام سبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا وخبر وحذف المبتدا والخبر غير قليل لان المفعولين معا بمنزلة اسم

مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة واما حذف المفعول

فكما هو في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي ولا يحسبن هؤلاء

بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول والحذف الثاني كما في قوله لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشينا الا عداء اي لا تخلنا جازعين فحذف

الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا نحو فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطي ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى

مكقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فايدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لو حذفتهما نسيا منسيا علمت وظننت

اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم او ظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي ومن خصايص

جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قايم او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين

لاستقلال الجزئين كلاما صالحين لان يكونا مبتدا وخبرا ومفعولين لها بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قايم على تقدير الالغاء وجعلهما

مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايض نحو ظننت زيد قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير اعمالها

في معنى الظرف بمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني وفي قوله جاز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايض على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح

الاعمال اولى في التقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه

احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قايم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم

وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الالغاء في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبني عن جواز الاعمال ايض بقوله

اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الفعل الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايض من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه

ومنها اي ومن خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء

مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها مثل علمت ازيد عندك

ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام مترك مثال اخريه بالمقايسة ومثال النفي نحو علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق

ولها تعلق

٨٧ نوجب الموثق

وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها

باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى من حيث اللفظ رعى الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق

من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج يكون كالشيء المعلق لا مع التزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج

المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف

المنصوب جزئها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء

لا يجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصايص افعال

انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا

لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال

بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك ان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعولية متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا

معنى كره اتفاقهما لفظا فقصدوا مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل

والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كونهما كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس

باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان

واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز

اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وهما اجرى مجرى افعال القلوب فقد نفى

وعدمت لانهما نقيضا وجدت فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذا اجرى راى البصرية والحلمية

على راى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء لقول الشاعر

ولقد اراني للرماح درية من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها

اي ولبعض افعال ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول وهو اما العلم

او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايض متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يتوهم لاوجه

للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا

حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد للاثنين فظننت

اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اضنت مكانا توهمي والوهم نوع من العلم

وقوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت يقول علمت زيدا بمعنى عرفت

وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه رايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت
تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة لما تكلم اراد ان لها معانٍ آخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار
الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال
انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كلاما كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضعت له
هذه الافعال تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير
بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من
والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده ولذا جعلنا التقرير المذكور عمدة في الموضوع له في الافعال الناقصة لا في التامة لاشتمالها
زائدة على ذلك التقرير كان تاما في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيا ذلك التقرير فنحو صار مثلا
موضوع لتقرير الفاعل على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزء في تمام الموضوع له بالنسبة اليه الا هو
له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض كاصل الوضع ولا شك ان الغرض
الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها التقرير فخرج كما عرفت
فظهر بما ذكر ان هذه الحد لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج افعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات
وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس
وما كان نحوهن من الافعال مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما يقول يتم التسعة بهذا عشرة
عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا ومنه جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضمير ما اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى
كانت وفيها ضمير المتقدم من القراءة ونحوها اي انه لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير في جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار
كانف من كان ... خبرها صارت حاجتك وجاء ايضا تعدنا في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت كانها حربة اي مع فيعرف الاندلسي كان تجاوز
بها وبعد الموضوع الشهرة الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر
اي لاجل اعطائها حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثر المرتب عليه كون الخبر مشتغلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي
هو الانتقال اعطا الخبر هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني
بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كاينة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كاينا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة
على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر يعني ما عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة
كائنة بمعنى صار هو من قبيل عطف احد القسمين على الاخر لا على ما هو قسيمه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

فان بيوضها

فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة ان يكون فيها ضمير
اسمها والجملة الواقعة بعده خبر اسمه ضمير اللفظ كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف
على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كان الكائن والمقدر كائن وكقوله تعالى
كن فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو
في المهد صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير الناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من
مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال
وتحول وارتد نحو قاله المتنبي تم ارتد بصيرا وقول الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى
واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها اي يصبح مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا
فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الآخران ويكون بمعنى صار نحو اصبح
او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في
الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع
نهاره واذا قلت بات زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجي هذان
ايضا نحو ظلت بمكان كذا وبت مستيقظا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذا لم يذكرهما تامتين
عن الافعال الثلاثة الباقية وآض وعاد وغدا وراح وهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار تامة في مثل قولك آض اي رجع وعاد زيد من سفره
اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة
من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات واذا لم يذكرها صاحب المفصل
اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال
لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل
لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها ليس
قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبل خبره عادة نحو ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان
وصلاحيته للامارة ... لانها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معنى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كان معناها نفيا
نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها

استمرار

الثبوت النفي بدخول ادوات عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي لكان
نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود منها ما دام التوقيت لامر الى تعينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرفا لما قبله وذلك
لفظها ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصدر كثير واذا قدر الزمان قبلها فلا بد هنالك من حصول كلام يفيد
والى هذا اشار بقوله ومن ثم اي من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع
ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فيما دام لم يشفع ما دام باجلس لم يحصل
كلام ولا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام
وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا
ولذلك يستعمل تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى
يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا التقديم للمنصوب
على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه ينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها
عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع
مع يجوز ان يكون ولعلها المثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال باعتبار على ثلثة اقسام
قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال التي تعمل
لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي القسم ما في اوله ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع ما في حيز النفي لانه يقتضي التصدر
مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه
لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وكان لا تخالف منهم في ذلك الخلاف في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه
افادت الثبوت نفيا بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض
هذا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني
على انه لا يجوز لما انها للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسهيلي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل
تقديم معمول الفعل عليه بين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب للمصنف ان يجعل ما دام
من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منه
بتقدير مضاف اي ذو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه وحصول الخبر لا بجزم به فهو في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم

الذي

وقرب حصوله

الذي لا شرف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بخبرك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر
للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بان يكون ذلك الدنو
بالتصل الى ما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج بان يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه
فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت
الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة انما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع
والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده
ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل
النصب على الخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير المضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر نحو عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق
الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وذكر المضارع مع ان فيه شبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف
لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج الى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان في تاويل المفعول لتشبيه بصورة الانشاء
بالذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول لا عسى وعلى هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه
اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وهو الذي ان هذا ارض قريب يتقول على الاستعمال
الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر المرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه
كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فانهم مقامهما فهي في هذا الاستعمال تامة كان اقتصر على المرفوع من غير قصد الى
المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود
الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان
زيدا اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على
هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد كما ان كاد زيد يخرج
لم يذكر فيه ان كثر عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى اللهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب لان الاصل ان يكون
وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما
وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم
محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان يدل ان على الاستقبال
المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمحصا

فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطى لكل منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اى كاد كالافعال اى كساير الافعال في افادة ادوات النفي
مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اى نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد
اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال
زوال رسيس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا ان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله
وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه
ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذي الرمة في تسليمه تخطئتهم روي عن ابن شبرمة
بذلك قال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يريها وانما لم يرها ولم يكد يكون اى النفي الداخل
وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اى كساير الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الاول بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت
وجه التمسك والجواب عنه وفي الثاني بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد
بالنفي الداخل على ساير الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها واما
وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل ونواخذ شرع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل تقول طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق
كضرب يضرب وكرب بفتح الراء قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اى هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون
خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ او كرب يفعل او جعل تقول قال اسم وطفقا يخصفان عليهما واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي
اى اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى مع ان على وجهه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد فعل التعجب ما وضع لانشاء
التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي بعضها فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته
الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في صحة التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض بحد مثل
ودواهاله لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمعنى الدعاء الا ان توهم هذه الافعال ليست موضوعة
لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض كثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اى الفعل
او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله والاخرى صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكون
في هذين التركيبين وهما اى فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اى افعال التعجب غير متصرفة
مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد لا يبنيان اى فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل
كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه
لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد به اى باستخراجه اى يتوصل بناؤهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء وكذا لا يتصرف فيهما

اى صيغة

اى في صيغتي التعجب بتقديم اى تقديم والتاخير ما قيدنا فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل وتاخير اى تاخير جانب
هما كتاخير الفعل منهما وانما قيد بالتقديم والتاخير ما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام
المختصة بها فلا يقدم ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جرى مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم
يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديمه فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان
انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بالفرق
بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل
لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجازه الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن
واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان المتكلم بل كان ... وما ابتداء اى مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى الاسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف
وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان التنكير تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه والخليل وما بعدها اى ما بعد
الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اى الذي احسن زيدا شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية
وما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كالجاهل بسبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما
ادراك ما يوم الدين واما احسن بزيد فاصله احسن زيد فاعل صورة امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم جاد اللحم وبه اى مجروره فاعل
لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان التعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اى بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه
في افعل لان الفاعل واحد ليس الا فيه وبه اى مجروره مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة للصيرورة والباء للتعدية
اى لجعل اللازم متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج نفسه اى في الفعل ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا اى اجعله حسنا
بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن
كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المسماة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع
لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس فهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد
وقد اطرد في لغة تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان
العين مع فتح الفاء والثالثة باسكان العين وكسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فيهما بين الفعلين عند تميم اذا قصد بهما المدح
او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكل العرب يتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد
الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل
زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اى باللام اما بغير واسطة نحو صاحب الرجال زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل

وهلم جرا ويكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا وحسن الوجه
بما بمعنى شئ منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اى نعم شيئا هي قراه ابو عمرو هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي
لانه هي مخصوصة اى نعم الذي فعله هو اى الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشئ فيعني فنعما هي نعم الشئ هي فما هو الفاعل لكونه
اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص نحو زيد نعم الرجل
وهو اى المخصوص مبتدا المبتدا لقيام لام التعريف العهدي مقاما او خبر مبتدا محذوف هو مثل نعم الرجل فزيد في هذا المثال مبتدا ونعم الرجل
مقدما عليه واما خبر مبتدا محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد
واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اى شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل
في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يتوهم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير
اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بها وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا مع ان الفاعل
مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا بجعل الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل
القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى ونعم الماهدون
وساء مثل بئس في افادة الذم والشرايط والاحكام ومنها اى من افعال المدح والذم حبذا في حبذا وهو اى حبذا مركب من حب الشئ او حب اذا صار
محبوبا ومن ذا فاعله اى فاعل هذا الفعل اى لا يتغير اى حبذا او فاعله اوذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وان اذا كان المخصوص مثنى او جمعا
او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا
كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد
والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدون رجلين
وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص
لا يعد تمام المدح والركوب من تمام الراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص الحروف ما دل على معنى في غيره اى كلمة دلت على حاصل في غيرها مستقلا
اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اى لاجل انه يدل على معنى في غيره
احتاج الى جزئيته للكلام وكذا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كما نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل
اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول وهاهنا لما عدى بالباء صار معناه الايصال ومعناه اى معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه
الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظروف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل

وانا ضارب

وانا ضارب زيدا وكان في تاويل الاسم كقوله تعالى رضا عليهم لان الانسان جئت اى جئتها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة لانها تجر معاني
الى ما يليه او لان اثرها اى فيما يليها الجر وهي اى حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس على اسما خامس عشرها
والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما ذكرا الواو والتاء والكاف باسمائها لانها حرف وجدت بحذف ما بقي منها ورب وحاشا اى ودار قد وقد
رب في عدها من حروف الجر مسامح وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا يكون الا
حرفا والخمسة التي يليها يكون حرفا واسماء والثلثة البواقي يكون حرفا او فعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء
على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بالفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده
اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد معناها في مقابلتها نحو سرت
من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه والتبيين بالجر عطفا على الابتداء اى ويجئ من للتبيين
اى لاظهار المقصود من ما يبهم وعلامة صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن
استقام المعنى والتبعيض اى ويجئ من للتبعيض وعلامة وضع بعض مكانها نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله
فانه من نوع بالجزئية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم فيه زيادة
من في الكلام الموجب متاول بكون من للتبعيض او للتبيين او الحكاية اى هل هو كان من مطر فاجابه بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء
في هذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل وغيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى
اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى في كونها للانتهاء الغاية
مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع تشبيهها بالى كما اكتفى في كونها للانتهاء الغاية للتفاوت بينهما بالقلة والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم
الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على الضمير لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على الضمير
بما وقع في بعض اشعار العرب على الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه مثلا وفي زعمه قياسا وفي للظرفية اى لظرفية مدخولها لشئ حقيقة نحو الماء في الكوز
او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر
بمجرور الباء منه كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرور زيد الى مكان يقرب منه والاستعانة اى لاستعانة الفاعل
في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه
مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق لا يستلزم المصاحبة عكس والمقابلة اى لافادة
وقوع مجرورها في مقابلة شئ اخر نحو بعت هذا بذلك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال

على فاعله

على ما علم وان معنى ذهبت بزيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا فالتعدية بهذا المعنى مخففة بالباء
واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية
نحو جلست بالمسجد اي جالسا في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا غير نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب
وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصورة قياسا وفي غيره اي غير الخبر والواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو
حسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي
نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء ذهنا نحو ضربت
للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم
وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل
ولهذا وجب صدرها الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي مدلولها لانه
وصف الشيء بوصف اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك
والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي
يعني الذي تتعلق به رب فعل ماض لان التقليل المحقق لا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف ذلك الفعل
غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد
وان كان التمييز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان التمييز مؤنثا نحو ربه رجلا ورجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز
في التثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة عن العمل
فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها اي الواو التي تدخل في حكمها
على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام تكون للعطف
في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها والصحيح بمجيء رب فلا يقدرون له معطوفا عليه
لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله اخبرني كما يقال باسم الله اخبرني لانحطاط الواو عن درجة الباء
مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان اسم الله او غيره فلا يقال وك لا افعلن بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص
لانحطاطها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وهو المظهر والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال
مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة لانحطاط رتبتها عن رتبتها اي الواو التي هي الاصل بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى
والباء اعم منها اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فانها كما تكون

المعرب

عند حذف

٩١

عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لا تفعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر
تدخل على المضمر نحو بالله لا افعلن او بك لا افعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله تعالى نحو بالرحمن لا افعلن بخلافهما لانهما اختصا ببعض هذه
الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة بهما لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد معه الاختصاص وبدونه
لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو
لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا القائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا [illegible] زيد
زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب
نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين الاجزاء الجملية التي تدل على جواب القسم
او تقدم اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل
عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الدال على الجواب جوابا ولهذا لا يجب فيها علامة جواب
القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزوال الشيء عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت
السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عن العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي
الاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بدخول من عليهما نحو
من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير
ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان كالبرد [illegible]
اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال [illegible] استغناء عنه بمثل ونحوه وقد يدخل في الشعر على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز
ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي والحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي
فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت والمنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما
رايت فلانا منذ سنة كذا يشترط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون انت فيها فان معناه ان مبدأ زمان مسافرتي او عدم رؤيتي
كان هذه السنة وامتد الى الان والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي
اعتبر حاضرا او ان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته
منذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عند لانهما لم ينقضيا بعد فلم يتبين مبدأ زمان الفعل
ما [illegible] فكيف يصح اعتبارهما مبدأ الزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم
بحسب اللفظ لكن يتعلق بمحذوف اي ما رايته مذ دخل شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت

بحسب بل

استثناء بدل

بها ما بعدها يكون حرفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرته ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا انتصب يكون افعالا الحروف المشبهة
بالفعل وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وابنائها على الفتح مثل واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل
اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما
عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لكونها كثيرة استحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة
في الاخرى على انها اذا لوحظ مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان ولكن وكان وليت
اخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام ولعل
الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام للتوكيد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها
اي بعكس بانها على حذف المضاف اي بعكس نفس الصدارة بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر
حتى يتم كلاما ولو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما جعلنا العكس اقتضاء عدم الصدارة لا عدم اقتضاء
الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ماء الكافة فتلغى ان تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ماء الكافة على الافصح
اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ يلحقها ما على الافعال لان
ماء الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة مع جملتها لا تخرجها عن كونها
جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها جملة
باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل
ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا
بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد اسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو
جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها
مفعولة نحو كرهت ان زيدا ساهر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدا نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا
وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية
لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذا بعد لولا التحضيضية على نحو لولا اني
نجحت اي لولا زعمت اني معاذلك ولولا انك تبر صدر منك وكذا قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف
الفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان اي تقدير المفرد والجملة جاز
جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع اسمها وخبرها جملة

مثل من يكرمني

كان المراد
مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان
كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر
انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع ما بعدها مبتدا محذوف الخبر وفي
الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معرض هذا
ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل العظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمتان ناتيان في
اللحيين تحت الاذنين وجمعهما باعتبار ارادة ما فوق الواحد وبارادتهما مع ما حواليهما تغليبا او تشبيها بالجمع عطف على اذا عبد القفا
ومثل شبهه ومما وجد ذلك في كثير من النسخ فهو جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصوفة او موصولة
كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعيين الكسر لانه اول المقولات اي احمد الله لا المعنى المصدري فان معنى المصدري اعني الحمد قول خاص
وليس من جنس المقولات وان جعلنا ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعيين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري
هو معنى ان المفتوحة مع جملتها الا ما هو من جنس المقول ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وكان اسمها في محل
الرفع لانها في حكم العدم اذ فايدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما
بالرفع ان يكون المفتوحة في حكم ان المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان هذه المثال
وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه
العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل العطف
لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو وقايم لانه لم يمض خبرها لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه
لا شك ان ذاهبان خبر عن كل معطوف والمعطوف عليه من حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فيه رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمها
يكون العامل فيه الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف
مضي الخبر فان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد كالكوفي
اي يكون اسم ان مبنيا كل في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو
ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان
فانه لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمها اخواتها مثل ان لانه لا يغير
معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخول فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف
عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما يقول لم يخرج زيد لكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة العطف على محل اسمها لانتفاء

لذلك صح

المعنى الاصلي فيها ولا يغير محل اسمها ايضاً لكن لاجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة

مع المكسورة التي هي ايضاً لتاكيد دونها اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو تاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت

اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيداً لقايم او دخلت على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها

اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيداً لطعامك لكل وانما خص دخول اللام بهذين الموضعين لان فيما عداهما يلزم توالى حرفى التاكيد ولا بدّ عن ان

المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك والمختار والتقديم ان دون اللام ترجيحاً للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام فى لكن على اسمها او

او على ما بينهما ضعيف لانها لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان فى معناه الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول الشاعر ولكننى من حبها لعميد

وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض

وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولذا لم يذكره صريحاً واللام على كلا التقديرين

لازمة الان فللفرق بين المخففة وبين النافية مثل ان زيداً لقايم وان زيداً لقايم ولما فى الاعمال فلطرد الباب ولان كثيراً من الاسماء لا يظهر فيها اعراب

لكون اعرابه تقديرياً او لكونه مبنياً وهذا الكلام مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول العمل بالفرق ولا يجوز

اى دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اى من افعال الخصوص داخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليها

فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين

خلافاً للكوفيين فى التعميم اى تعميم الدخول وعدم تخصيصه بداخل المبتدا والخبر لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيين خالفوا البصريين

فى تجويز دخولها على غير داخلها متمسكين بقول الشاعر تالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف

المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب فى ضمير شان مقدر والسبب فى تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة بعد

فى سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى

وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان خبراً لها فيكون عاملاً فى المبتدا والخبر كما كانت فى الاصل فهى لا تزال عاملاً بخلاف المكسورة فانها قد يكون عاملاً

وقد لا يكون والعمل فى النظم وان كان اقوى من العمل ولكن لم يكن العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر فى وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف

على الاقوى فتدخل اى المفتوحة على الجمل الصالحة لان يكون مفسرة لضمير الشان مطلقاً سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا والخبر وغيره

داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة فى غيره اى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى السعة

نحو قولهم اظن انك قايم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما فى الضرورة فجاء فى المضمر فقط قال الشاعر فلو انك

فى يوم الرخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اى فعل المتصرف

بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى

او سوف

٦٣

او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل ما قدرا وقد نحو لنعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الاربعة للفرق

بين ان المخففة وبين ان المصدرية الناصبة ويكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفى نحو افلا يرون الا يرجع اليهم وليس لزوم حرف

النفى الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يختص بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما والفارق بينهما اما من حيث

المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفى منصوباً فهى المصدرية والا فهى المخففة وكان

للتشبيه اى للانشاء وهى حرف براسه على الصحيح حملاً على اخواتها لان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل

كان زيداً الاسد ان زيداً كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف فى الاصل كانت جارة وان خرجت عن حكم الجارة

والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها

عن المشابهة بفوات فتح الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان فان اعملتها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الفصيح

لما عرفت اذا لم تعملها لفظاً ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان المخففة ويجوز ان لا تقدر بعدها الضمير لعدم الداعى اليه كما كان فى ان المخففة

ولكن وهى عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هى مركبة من لا وان المكسورة المصدرية بالكاف الزايدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت

الهمزة وكلمة لا لا يفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفياً واثباتاً وكلمة ان لتحقق مضمون ما بعدها للاستدراك وشددت

دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاء زيد فكانه توهم ان عمرا ايضاً جاء لما بينهما من الالفة فدفعت ذلك الوهم بقولك لكن

عمرو لم يجئ يتوسط اى لكن بين كلامين متغايرين نفياً واثباتاً معنى اى تغايراً معنوياً والظرف هذا المعنى وهذا اقتصر عليه واللفظ فقط

يكون نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غايب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة رأساً

لفظاً ومعنى فانه يتغير بها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه فى بعض النسخ على الاكثر وكانه اشار الى ما جاء عن يونس

والاخفش انه يجوز اعمالها قياساً على اخواتها المخففة وقد ضعف لانه لم يثبت شاهداً ويجوز معها الواو وهى اما للعطف

الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعلى نسخة الاخير اظهر وليت للتمنى اى لانشاء فيدخل على الممكن نحو ليت زيداً قايم وعلى المستحيل نحو

ليت الشباب يعود وقد اجاز الفراء ليت زيداً قايماً اى اتمناه كايناً على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت

واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان وتمسكاً بقول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالمراد يا ليت ايام الصبى رواجعا والكسائى يقول

اى ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا

كاينة حال كونها راجعة ولعل للترجى اى لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او محذور كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة

قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء فى اللغة العقيلية وانشد الشاهد فى ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه

عند ذلك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابى المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية

كك قال المص في شرحه يعني انه رفع مجرورا في موضع الخفض وان ادعى حكاية على ما كان عليه او كان انا اشهر ذلك الرجل بابي المقوار بابا فيجب ان يحكى
الاحوال الثلث بالياء ولعل المراد المص بما ذكر من التاويل انه هذا النسب يحتمل ان يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة
الى التاويل بعد الجزم بوجود الخبر بما حكم شذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف
الى المعطوف عليه سميت عاطفة هي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسر منها وعند الا
ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جائني زيد بل عمرو وما جائني زيد بل عمرو وليست
لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها بدل الغلط بعينها غير صحيح واما فيها ففصيح مطرد في كلامهم لانا من ضرورة تدارك مثل هذا
فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كان او واما وليس
المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جائني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما
لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه
بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب
مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم
المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى يجب بالاقتضاه وضعها جزء في قوة اي ضعيف من حيثية او ضعيف من متبوعه
اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يتغير الجزء بالقوة والضعف عن الكل
فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل وعلم انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
ونحو قدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من
متبوعه ولا اشتراط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جائني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن
المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعليق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء
وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم الركبان الحاج على رجالهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقع قدم الحاج
ولم يعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل كقولك نمت البارحة حتى الصباح في المعنيين جميعا الا انه لم يات
في العاطفة ما يدل الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها
لم يستعملوها في معنيها جميعا لئلا يلزم للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنيها وهو كون مدخولها جزءا لان الاتحاد الا
في تعلق الحكم لغرض في الفعل ولا كذلك في الوجه من اتحاد المتعاطفين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه
جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقع الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل التجادد كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام

كل من هذه الامور الثلثة لاحد الامرين اي لثبوت الحكم لاحد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد منهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان
في مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا الكل من الامرين لانها تستعمل لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في
سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوي
الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اي من اجل ان ام المتصلة
يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو
وان ولي ام لكن الاخر لم يلي الهمزة وهذا مختار المص والمنقول عن سيبويه ان هذا الجائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح
تركيبا ارايت زيدا ام عمرا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على
المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله
مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب ونحو ما نقل عن سيبويه
وايضا من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما
لا تفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا او نعم ولان المقصود
ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الغلط في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين
لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو
عن شيء ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف على قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط بطريق اللف والنشر
لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل
ام شاة اي ان القطيعة التي ارى بها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء
آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام كما يقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام
الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما الثانية اي غير مستعملة الا معها ليعلم اذا عطف شيء على شيء آخر بلا ما يلزم ان يصدر المعطوف
عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جائني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك وقد يجوز مع او يعني اذا عطف
شيء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جائني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاء زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما
من الحروف العاطفة لانه لا يقع قبل المعطوف عليه ولانه يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفتين معا ويكون احدهما
لغوا والجواب عن الاول ان الثانية على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة
على اما لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة لغوية فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة
لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى واحد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم

ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو
اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه كأنك لم تحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه
فالاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد وهذا امر مستفاد من كلمة بل والمطلق بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف ذهب بعضهم الى ان
كلمة بل تصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو
بل جاءني زيد اما عمرو في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كان عطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا مكون
لا نفيا اما تشعر عن لا وانه فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كان عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في
مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء
فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا
سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم ويدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة
التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها يستعمل لنداء القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكأنه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب
الى قريب متصف باصل القرب ومن البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاخير هو المتوسط بين كمال القرب والبعد حروف
الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني الحروف يتبين وجه
تسميتها بحروف الايجاب نعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد
بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب لم يقم زيد بمعنى قام زيد وبلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل نعم في موضع بلى ههنا لكان معناه
لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد
اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا اي يقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني نقض النفي
المتقدم ويجعلها ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام زيد او مقرونا به فهي
اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق
كما يقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد وما لي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها
يجيء للتصديق بجزاء ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم من غير
فعل القسم نحو اي وربي اي اقسمت بربي اي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري يقول اي والله او لعمري واجل وجير
بالكسر والفتح وان تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق الخبر كقولك اجل او جير او ان تصديقا لمخبر قد جاء زيد او لم يأت وقد جاء ان
لتصديق الدعاء ايضا نحو قول الشاعر ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها

وقد جاء بمعنى

وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر اليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء المحب في هذين الموضعين
خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للخبر حروف الزيادة هذه الحروف تفيد لكونها زائدة على اصل المعنى لا لكونها لا يقع الا زائدة ومع كونها
زائدة ان اصل المعنى بدونها حاصل الا انها ما ليست لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى
كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بالزيادة افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها
مهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها عن الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام
الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تعالى ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية
كثيرا لتأكيد النفي نحو ما ان رأيت زيدا اي ما رأيت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه
وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد
بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كأن ظبية لفظ الي ناظر السلم على تقدير رواية ظبية
بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا لكون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات الشرط ومع
بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف
نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت قيل ما فيهما كلمة نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو
العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية
نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد
والسر في زيادتها التنبيه على جلالة القضية بحيث يستغنى عن القسم فنزل لذلك في صورة النفي القسم وشذت زيادتها مع
المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور المهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام
تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حروف التفسير اي التي لتفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله
والجملة كما يقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل مقدر في معنى القول تفسير للظاهر في
الظرف غيره منفك عنه ولا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ
غير صريح القول هو في معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فان يا ابراهيم تفسير للمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ
هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه اي كتبت اليه شيئا هو ايت فانه لا حرف العطف ان ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت
وهو شيئا وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله نحو قوله اي اعبدوا الله تفسير المضمر في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما

وقوله

لما في قوله ما ارتضى لانه مفعول لصريح القول عند من يفسر بها المفعول به انظر كقوله تعالى واوحينا اليك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان
تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا حرف المصدر وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة بالاوكان اى كان وان
المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى يدخلان على الجملة الفعلية لانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما
رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قوله اعجبني ان خرجت اى خروجك والتخصيص بالفعلية انما هو عند سيبويه
وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة
المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها
ويجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قايم اى قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان
لم يكن مشتقا تقدر الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اى كونه زيدا حرف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما ولها صدر الكلام لدلالتها
على احد انواع الكلام فقصد ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلي بها الفعل
نحو هلا خرجت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه وكلا زيدا ضربته فمعناه اذا دخلت على الماضي
التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع الحض على الفعل والطلب فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي
الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانه من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل
ما فاته حرف التوقع والتقريب قد سمي بها لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم
انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع ان يكون مصدره متوقعا للمخاطب واتباعه عن قريب كما تقول
لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة
التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما يقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع
المجرد من ناصب وجازم وحرف التنفيس للتقليل اى يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت لقد لعمري بت ساهرا
حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في خبرهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية
والفعلية تقول في الاسمية ازيد قايم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل يقول فيهما هل زيد قايم وهل قام زيد الا ان الهمزة
يدخل على كل جملة اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا يدخل على الاسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ
وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان حين اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم
الافعال فلما رايت فعلا في خبرها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالفة المالوف وعانقته وان لم تره في خبرها تسلت عنه ذاهلة

على الاسم
والهمزة اعم تصرفا اى التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها لانها اكثر من التصرف فهل تقول ازيد ضربت بادخال الهمزة
مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لانكار ما دخلت عليه وهو
الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع معروف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير
مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو وبجعل الهمزة
معادلة لام المتصلة فانه لوجود الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام
ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو على ان ام متصلة ولا تري فيه انسب واليق ويقع هل مع ام المتصلة لان المستفهم عنه في صورة ام المتصلة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول
سؤال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن
كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو ولما
لها صدر الكلام كما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض فان للاستقبال
ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخل على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال
يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذا ايلاء لو الماضي على ابهام دخلت لو تضرب اضرب ولو ضربت ضربت بمعنى
واحد وقلما يستعمل لو كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي لحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منفيا فيه قطعا
فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثل لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي لحصول المجي المقدر فيه فيلزم
انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجي في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير الشايع وقد يستعمل لقصد لزوم الثاني
للاول مع انتفاء اللازم يستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا يدل على لزوم الفساد للتعدد وعلى
ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره
معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان معنى المشهور بيان ان علة الانتفاء بين المعلومين
بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال الا انك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان يعلم المخاطب انتفاء المجي من الاكرام كيف وكلا الانتفائين
معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجي ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شي فيربط ذلك الشي
بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهنتني لاكرمتك تريد بيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام
ويلزمها ان اى ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اى وان
استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه

[illegible]

من حذف الفعل وحده ومن ثم اى من اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع ما في حيزه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبرها الافراد فيكون فعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف نحو لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض المحذوف لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل عنه جاز وقوع ذلك جامدا كالاسم الجامد خبرا لتعذره اى لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو انما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اى في اول زمان المتكلم بالكلام فيصح تراخيه لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى فيكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث بطل عمل ادوات الشرط فيه اى في الجواب وكان الجواب القسم فقط لفظا لا القسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو مع ما معنى فهو جواب القسم لكون اليمين عليه والشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لم يأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغي الشرط وان يلغي القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغي القسم وان يلغي الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لا اتيتك واغا اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه فكل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف المقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكن اراد اتصال المثال بالممثل له بعده لا مكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثالاهما وتقدير القسم كاللفظ اى كالملفوظ به او مقدرة كالملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا

فالشرط

فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون وان يبقى اى لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله لئن اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فلو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد تأتي للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوايل الكتب ومن ثمه كان تفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكم ويردون اليه المتشابه والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببيته الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اى بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزاء اما في حيزها اى حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها بسبب ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقايل المبرد هو اى ما وقع بينهما اى بين اما وبين فائها معمول الشرط المحذوف لا مطلقا اى معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرف الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على مذهب الثاني فتقديره مهما يكن في شيء يوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القايل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل القايل المازني ان كان ما توسط بين اما وفائها جايز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء لمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اى وان لم يكن جايز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القايل ميز بين انه لا يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فيقدره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق ثم اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان واما على المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق ثم اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به

للفصل المحذوف وفى جهره نظر مع انه يوم جوابا ما زيد انطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازها بلا خلاف
وانما مثل المص بما يكون الواسطة بين اما وفايها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع
تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له اى ليس الامر كما يقول وقد يجئ بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك
افعل كذا كلا اى لا اجابة الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حق والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا
بمعنى حقا ان يقال انه اسم بنى لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف الردع معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا
لضده لكن النحاة حكموا بالحرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا بما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالقسم بان فلم يخرج عن الحرفية
تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان
او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فيه من
اول الامر يكون هذه على بنائها الحقيقة وحركة تلك على اعرابه مالية لانها كالحرف الاخير مما لحقها به فان كان اى المسند اليه اسما
ظاهرا غير مؤنث حقيقى فمخير اى انت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اى الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال
وهذه المسئلة قد تقدمت الا انما ذكرت فيما تقدم من حيث انهما من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث
واما الحاق علامة التثنية والجمعين اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم
احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا
ظاهرة غاية الظهور واذا تحقق ضعفها فليست ضمايرا لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فايدة بل هى حروف اتى به
للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وذكر رضه هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر
منها والفايدة فى مثل هذا الابدال الامر فى بدل الكل من الكل ويكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الجزء مهما التنوين فى الاصل
مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى ما به ينون الشئ اعنى النون تنوينا اشعارا لحدوثه وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا
سمى سيبويه المص حدثا وهى فى الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا تغيرها الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهى شاملة نون
لدن ولم يكن واشباهها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اى اخر الكلمة فان هذه اواخر جزء تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها انما قال تتبع
حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة بين اخر الكلمة والتنوين فان
قلت فاخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلنا المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم
فى الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون تاكيد الخفيفة ولا التعريف بالنون فى نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر
تطفلها لها فى الوجود تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن

وهو مايدل

وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين فى منع الصرف وح لا يتصور معناه فى غير المنصرف
والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة وهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما واما صه بغير
التنوين فمعناه اسكت الان واما التنوين فى رجل احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن تنوينه رضه وانه لا يرى يجعل ان يكون
تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فان التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما
لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التى
كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف لحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم
فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل قايم اى بكل واحد واخوات ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم الكلمات
فان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة فى الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون فى ذلك فزيد التنوين فى آخره
لتقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امراة يثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت العلتين
العلمية والتانيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم
لوجوده فى غير آخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما الحق وانما
آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يتمل به ترديد الصوت فى الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء
اعتبر واما الحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان الحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها لجاز ايل وانعكا لا شاهد من اصحاب الغنا
لان محل التغنى به انما هو الاخر لئلا يخل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعانى وهى اما تلحق
القافية المطلقة وهى ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف
الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما فى قول الشاعر اقلى
اللوم عاذل والعتابا وقولى ان اصبت لقد اصابا فروى هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف عوض عن الالف عند التغنى
نون التنوين واما تلحق القافية المقيدة وهى ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها ومنع
امتدادها لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوى المخترق
مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روى القافية فى هذا البيت القاف الساكنة ويمكن مد الصوت بها لحركته عند النفس بالفتح او الكسر
والحق بهذا النون فقيل المخترقن والخفقن وسمى هذا القسم من التنوين الغالى لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد يجاوز
البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يخص به واعلم ان تنوين الترنم
ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى

من المعانى

من المعانى فى عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التى هى من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات
الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا تامل ويحذف اى التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن
مضافا الى علم اخر نحو جاءنى زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه
فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه ويحذف الف ابن وكذا فى قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم و
يعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءنى رجل ابن رجل وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ
والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لم يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن
عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن فى جميع ما ذكرنا الا فى حذف همزتها فانها لا يحذف حيثما كانت بها لئلا يلتبس بنت فى مثل
هذا بنت عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل فى البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة
الفتحة مع غير الالف اى غير الالف التثنية نحو اضربان والف الجمع اى الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها
تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكاين فى ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف
اضربن بالتشديد والنهى نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا
والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات للدلالة على الطلب دون
الماضى والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اى نون التاكيد فى النفى فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما
جاز قليلا تشبيها له بالنهى ولزمت اى نون التاكيد فى مثبت القسم اى فى جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا
اشارة
ان يؤكد الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفى قوله لزمت
كره
الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جايز وكثرت اى نون التاكيد فى مثل اما تفعلن اى الشرط المؤكد
حرفه بما تشبيها لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقسم من غيره وما قبلها اى قبل نون التاكيد خفيفة كانت او مثقلة
الساكن
مع ضمير المذكرين وهى الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين لان الشرط فى التقاء الساكنين على حده ان يكون
فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او تنقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين ما ذكر ومع
ضمير المخاطبة وهذا الياء مكسورة ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او تنقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما
قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو المذكر غايبا او مخاطبا والمؤنث الغايبة مفتوح طلبا للخفة
وظهر ان ما عدا ذلك المذكور تشتمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول فى التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان
بمنزلة الاستثناء عنه فتقول فى المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان فى جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع

وقبل

99

وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا يدخلهما اى التثنية والجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على
غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما فى الوقف وليس مرضيا عند الاكثرين وهما
اى النون الخفيفة والثقيلة فى غيرهما اى غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل
اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان يفاعل اخر الفعل مع النون معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما ضما
وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى
وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين واما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد
المؤنث نحو اغزى وارمى واخشى واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة
فى
المنفصلة فتقول اغزن وارمن واخشن بحذف الواو كما حذفت فى نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امراة بحذف
الياء كما حذفت فى اغزى الجيش وارمى الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصل نحو اخشوا الرجل
وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصل تقول اخشين كما اخشى الرجل فان لم يكن اى الضمير البارز وهو فى الواحد المذكر
نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اى فالنون كالكلمة المتصلة ويعنى بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل
ترين فى هل ترى كما يقال ريان فى هذا المثال لغير البارز الذى تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون فى هل
تروون باسقاط النون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها فى لترون والقوم هذا المثال لما فيه بارز بضمه لاجل النون
وهل ترين فى هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم تر الناس هذا المثال لما فيه بارز بكسر لاجل النون واغزون عطف
على هل ترين لا على ترين اى ومن ثم قيل اغزن برد الواو المحذوفة كما يرد مع الضمير التثنية فى اغزوا واغزن فى اغزوا بحذف
الواو واغزن فى اغزى بحذف الياء المكسور ما قبلها كما قيل اغزى الجيش وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع فى كتب
التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة
تحذف للساكن اى لالتقاء الساكنين المذكور بعدها وفى بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين
بقيت
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التى بعدها وابقيت
فتحة ما قبلها لتدل عليها ولولا ذلك كان الواجب ان يقول لا تهين الفقير ولم يحركوها كما تحركت التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا
لمرتبة ما يدخل اليها الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا ويحذف ايضا المخففة فى حال الوقف
اغزى
على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين كذلك فرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة بلغزوا او

بازبين شد
١٣٧٧ش

وقلت اغزت لو اغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان يرد المحذوف فقلت اغزو واغزي
بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الاصل والمخففة ليست لازمة فيجعل اللازم
حريّة بابقاء اثره على ما ليس للازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها
لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او كسر يحذف نحو اجت خيرا واعاين خير
واختم لي بالخير   اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضيرا واجعل نونات
نقايضنا خفيفة كانت او ثقيلة في مراقي الندامة منقلبة بالف اداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل
على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية وعن صبرة اسقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه
وعلى من تبعهم من زمرة اجابه قد استراح من لمد كلام هاهنا بنقل هذا الشرح من السواد الى البياض
العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في وظايف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعراض
والاعتراض صحوة انب الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمان
تمت الكتاب بعون الملك الوهاب ثلث من شهر صفر المظفر
في شهر ١٢

روي ان رجلا اتى النبي فقال يا رسول الله ما اجر من علم ولده القرآن فقال من علم ولده القرآن
فلهم كله لا غاية له في جبرئيل فقال يا محمد رب العزة يقرئك السلام ويقول من علم ولده
او احدا القرآن فكانما حج اثنين عشر الف حجة واعتمر عشرة الف عمرة
واعتق عشرة الف رقبة من ولد اسمعيل وغزا عشرة الف غزوة واطعم
عشرة الف مسكين جايع فكانما كسى عشرة الاف عار مسلم ويكتب له بكل حرف
عشرة حسنات ويمحو عنه عشرة سيئات ويكون معه في قبره حتى يبعث
ويثقل ميزانه ويجاوز الصراط كالبرق الخاطف ولم يفارقه
القرآن حتى ينزل من الكرامة افضل ما يتمنى